

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٧٣

الاثنين، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة . . . . . (البحرين)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتاغيرا (أوغندا).  
إصلاح مجلس الأمن. خاص. غير أن إصلاح الأمم المتحدة لا يمكن إنجازه دون إصلاح مجلس الأمن.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥. ومن الحقائق المعروفة جيدا ثبوت أن توسيع عضوية

الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والبندان ٩ و ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

لن تكون مسعى يسيرا في المستقبل. غير أننا نتفق جميعا على تقرير مجلس الأمن (A/61/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل

الشروع في العمل الآن، دون مزيد من التأخير. السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم

بالانكليزية): في اجتماع قمة الألفية المنعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ تعهد قادة العالم عن حق بأن يكفلوا منظومة

الأربع: أي توسيع عضوية المجلس إلى ٢٥ عضوا في فئتيها، الأمم المتحدة مزيدا من الأهمية والفعالية والكفاءة والمصدقية

والخضوع للمساءلة. فالأمم المتحدة في يومنا هذا، تنجز أكثر بكثير مما أجزته قبل حوالي ٢٠ سنة. ويتمثل التحدي للأمم

المتحدة ولنا نحن الدول الأعضاء على حد سواء، في كفاءة تلبية مطالب الأمم المتحدة بسرعة وفعالية. ويتطلب ذلك

إصلاح الأمم المتحدة - وإصلاح هيكلها الإداري على نحو

النامية. وقد ذكرنا مرارا وتكرارا، إدراكا لحقيقة أنه لا يلوح أي حل مثالي في الأفق، لماذا نؤيد مفهوم مجموعة

الأربع: أي توسيع عضوية المجلس إلى ٢٥ عضوا في فئتيها، الدائمة وغير الدائمة، مع إدماج البلدان النامية فيهما معا.

وأي توسيع لعضوية المجلس وإعادة هيكلته يجب أن يشمل تخصيص مقاعد دائمة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي، حتى تتسنى معالجة شواغل البلدان ومنطقة البحر الكاريبي، حتى تتسنى معالجة شواغل البلدان

النامية. ويتطلب ذلك إصلاح الأمم المتحدة - وإصلاح هيكلها الإداري على نحو

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



خضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام الجمعية العامة. وكنا نأمل إحراز تقدم كبير في هذا المجال.

غير أننا عندما ندرس هذا التقرير، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن التحسن الذي كنا نتوقعه لم يحدث. والتقرير الذي ناقشه اليوم يخدم مصالح مجلس الأمن، لكنه لا يتضمن الإجابات التي ظلت الجمعية العامة تطالب بها.

وفي ما يتعلق بمناقشتنا في العام الماضي بشأن البند ذاته، كنا نأمل أيضا استئناف الممارسة المتمثلة في الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لإجراء مناقشة معمقة بشأن عمله السنوي، وإقرار التقرير. ومن المؤسف أننا لم نقم بذلك أيضا. ومن الحيوي أن تستأنف تجربة عام ٢٠٠٢ - أي الدعوة إلى عقد جلسة للمجلس لمناقشة عمله - باعتبارها ممارسة لن تؤدي سوى إلى إثرائنا جميعا، وستستفيد منها شعوبنا فعلا. وأود أن أذكر بأن تلك التجربة المرضية تمت بفضل إصرار وفد سنغافورة، التي كانت حينئذ عضوا في مجلس الأمن. ولتحقيق الهدف ذاته المتمثل في زيادة كفاءة المجلس وشفافيته ومسؤوليته وإمكانية مساءلته، فإن كوستاريكا تضم صوتها إلى أصوات سنغافورة، والأردن، ولختنشتاين، وسويسرا، في ما يسمى بمجموعة الدول الخمس الصغيرة - "الخمس الصغيرة".

وموقفنا من إصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن على نحو خاص، معروف جيدا. غير أننا نعتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض المسائل.

أود القول في المستهل إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، في رأي كوستاريكا، ليست مهمة سوى من حيث أنها تشكل آلية لاستعادة مبدأ التمثيل الجغرافي الذي فقدناه في خضم التطور التاريخي على مدى الأعوام الستين الماضية. وينبغي ألا يكون العنصر الأساسي الذي يُستشهد به في زيادة عدد أعضاء المجلس مجرد قدر الإسهام الاقتصادي لأكثر

وإذ نواصل تأييد مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأربعة، فإننا نعي بأن أفكارا جديدة قد طُرحت، وأن الدعوة إلى التوصل إلى حل مؤقت قد تحصل على دعم. وعلى الرغم من أننا نؤمن بأن مفهوم مجموعة الأربعة ما زال يتيح لنا أكثر السبل واقعية لإصلاح المجلس، فإننا على استعداد لمناقشة الأفكار الجديدة بفكر منفتح.

وإذ ننظر في مسألة توسيع عضوية المجلس، ينبغي لنا ألا نغض الطرف عن إصلاح أساليب عمله. والاقترح الذي قدمته مجموعة الدول الخمس الصغيرة من بين الخيارات العديدة لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من أن ذلك الاقتراح ينطلق من نية سليمة، فإننا لا نزال تراودنا الشكوك حول جدواه العملية وشموليته، لأننا نؤمن بأن إصلاح أساليب عمل المجلس ينبغي أن يقترن بإصلاح هيكله للمجلس في حد ذاته.

وأود أن أؤكد مجددا أنه ليس لوفد بلادي أي مصلحة ذاتية في الإصلاح، سوى رغبتنا في كفاءة تشغيل أفضل للمجلس وتعزيز سلطته. ولهذا، فإننا ندعو إلى العمل من أجل الخروج من المأزق الحالي.

**السيد أوربينا (كوستاريكا)** (تكلم بالإسبانية): أود في المستهل أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، السفير ناصر عبد العزيز النصر، على ما أنجزه من عمل في المجلس، وكذلك على عرضه للتقرير عن أنشطة المجلس على الجمعية العامة (A/61/2).

لقد كان وفد بلادي يرتقب هذا التقرير باهتمام خاص، لأنه أول تقرير كان من المقرر أن يعبر عن الإرادة التي أعرب عنها رؤساء دول وحكومات بلداننا خلال اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. وعلى وجه التحديد كانت كوستاريكا تأمل أن ترى كيف ستنفذ ولاية تعزيز

والرأي العام الدولي بشكل أفضل، لا بد من تركيز جهودنا أساساً على تحسين أساليب عمل المجلس.

وفي هذا الصدد، نؤمن بأن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق يشكل خطوة قيمة للغاية في الاتجاه الصحيح. ونود الثناء على عمل السفير كنزو أوشيما، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، الذي كان لروحه القيادية أثر حاسم في الاضطلاع بهذه المهمة. ونرغب في أن توضع توصيات هذا الفريق العامل موضع التنفيذ، فهي تشكل في رأينا نقطة الانطلاق لا خط النهاية.

ونؤمن بأنه ما زال الكثير مما يتعين عمله لاستعادة هيئة المنظمة، وتعزيز شرعية قراراتها. وعلى الرغم من أن العديدين يقولون إنهم لا يفهمون القصد من إشارتنا عندما نتحدث عن الشفافية والخضوع للمساءلة، فإننا لن نتوان في تصميمنا على ضرورة حصولنا على المزيد من المعلومات عن أنشطة المجلس، ولن نلين في عزمنا على وجوب مساءلة جميع الأعضاء، دون استثناء، عن تصرفاتهم أمام الجمعية.

إننا نعيش في عصر الشفافية والمساءلة. ويزداد انتشار هذه الظاهرة في كل مكان، حتى أن أكثر الأسرار المكونة بدأت تنكشف. فالحكومات ستُحاسَب عاجلاً أم آجلاً، على أعمالها أمام شعوبها في المقام الأول، وأمام المجتمع الدولي أيضاً.

وعلى اليوم أكثر من ذي قبل، أن نستعيد توازن القوة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي لنا إحياء نية مؤسسي المنظمة المعبر عنها بشكل واضح للغاية في ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب الميثاق، فإن المجلس يعمل بالنيابة عم جميع الدول الأعضاء، ومسؤوليته الأساسية هي صون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، وبناء على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يُبلغ الجمعية في الوقت المناسب باتخاذ أو

الدول إسهاماً، أو المسؤوليات التي تضطلع بها بعض الدول في مجال حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وفي المقام الأول، لا بد لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أن تلي ضرورة تمثيل مصالح أشد القطاعات فقراً في العالم، وأقل القطاعات استفادة من منافع التقدم العلمي والتكنولوجي، وأشد المتضررين من ويلات الجوع والحرب، ومصالح الذين يدفع أعلى ثمن جراء تدهور كوكبنا.

زيادة عدد الأعضاء الدائمين موضوع معقد قد تكون له عواقب غير محمودة. وفي حزيران/يونيه عام ٢٠٠٥ عمم وفد كوستاريكا دراسة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يتقلدون أرفع المناصب في المنظمة فحسب، بل يجعلون من أنفسهم أيضاً أعضاء دائمين في أكثر هيئات المنظومة وأجهزتها الفرعية أهمية. ويساورنا قلق بالغ من أننا، بزيادة عدد أعضاء المجلس في فئة العضوية الدائمة، يمكن أن نقلص من عدد المقاعد المتاحة لأعضاء آخرين في هيئات المنظومة وأجهزتها الفرعية.

وبالتالي، نؤمن بأنه قبل مناقشة إمكانية زيادة عدد الأعضاء الدائمين، ينبغي لنا أن نناقش بشكل جدي التدابير والضمانات التي ستمنع حدوث ذلك الأثر التراكمي الخطير، وهو ما اتضح حتى الآن. إن فرض المزيد من القيود على الوصول إلى الهيئات الرئيسية في المنظومة وأجهزتها الفرعية لن يؤدي سوى إلى إضعاف روح الانتماء لدى العديد من الدول المقصية على حساب الشرعية الدولية للأمم المتحدة.

ونود أن نحدد التأكيد على الأهمية الحاسمة لبذل جهود جبارة لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن بقدر كبير. فبتحسين تلك الأساليب، سنستطيع إيجاد إجابات لأهم الأسئلة التي تلقي بعينها على المجلس، وتؤثر على فعالية عمل المنظمة في حد ذاتها. ولكي يكون لدينا مجلس أمن يتسم بقدر أكبر من الشرعية ويستجيب لشواغل الدول الأعضاء

حق النقض في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويسرنا ملاحظة الإدراك المتزايد لأهمية إصلاح المنظمة الشائع اليوم. ونعتقد أن الإصلاح لن يكون كاملا ما لم نعمل على إصلاح مجلس الأمن بشكل شامل. ولقد أحرزنا بعض التقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وتود كوستاريكا أن تكرر التزامها بالمنظمة وبالرؤية التي لدينا بشأنها في القرن الحادي والعشرين، كي ما نتمكن من الاستجابة معا بطريقة واضحة لشعوب الأمم المتحدة حتى لا تصبح أبدا موضوع عجزنا في ضوء الأعمال الفظيعة التي يتعرض لها العديد من سكان كوكبنا حاليا.

**السيد أكرم (باكستان)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أزجي الشكر إلى سفير قطر السيد ناصر عبد العزيز النصر، الذي يتولى حاليا رئاسة مجلس الأمن، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/61/2). وإن دور قطر في المجلس مثال آخر على المشاركة القيّمة التي يمكن أن يساهم بها عضو منتخب، وبلد صغير.

تؤيد باكستان تأييدا تاما البيان الشامل الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وتشمل مصادر القلق التي أعربت عنها حركة عدم الانحياز ازدواجية معايير عمل المجلس، وطول فترات صمته وجموده في بعض الحالات، وسرعة تهديده بالجزاءات وإنفاذ التدابير ضد آخرين أو الإذن بذلك، وانعدام التنسيق مع الأجهزة الرئيسية الأخرى والتجاوز على ولاياتها، وانعدام الشفافية والاشتمالية في صنع القرار فيه، والذي تسبب تفاقمه إساءة استعمال حق النقض. ويحدونا وطيد الأمل بأن المقترحات التي طرحتها حركة عدم الانحياز سيُنظر فيها بجدية.

عدم اتخاذه إجراء، حتى تستطيع الجمعية ممارسة المراقبة المناسبة، واتخاذ ما تقتضيه الحالة من تدابير تصحيحية عند الاقتضاء.

بيد أنه لا يمكن لتقارير مجلس الأمن أن تكون سردا للحقائق ليس إلا، وهو المعروف علينا اليوم. ويحق للجمعية العامة أن ترى وثائق تتسم بالمزيد من التحليل، بما في ذلك تقييم فعالية التدابير التي يعتمدها المجلس ومواقف أعضائه في اعتمادها. وفي ذلك الصدد، ما فتئنا ندعو المجلس إلى تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية - وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق - كلما قرر المجلس إنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام أو غير ولاية تلك العمليات تغييرا جوهريا أو أنشأ نظم جزاءات جديدة.

ونعتقد أيضا أنه يجب على مجلس الأمن أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عندما يستعمل حق النقض ضد مشروع قرار. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في العالم الذي نعيش فيه اليوم. إذ يمكن رؤية ما نفعله أو ما لا نفعله فورا في كل بقاع العالم. وفي عصر المعلومات هذا، لا يسعنا أن نفشل في التحلي بالإرادة السياسية اللازمة بغية إقامة اتصالات جارية وفعالة وشاملة بين كل الأطراف في منظومة الأمم المتحدة.

لدينا مصادر قلق عديدة. وقبل أن أختتم، أود أن أسترعي اهتمام الجمعية إلى قوة حق النقض، الذي نعتقد أنه فقد الكثير من المقصد الأصلي الذي أنشئ من أجله. فهذه الأداة، التي كان لها ما يبررها عند إنشائها، لا بد من استعمالها بمسؤولية في القرية العالمية التي نعيش فيها اليوم. ولا يمكن أن يصبح حق النقض المطاف الأخير لمصالح خاصة على حساب المصالح العامة. وقبل إجراء مناقشة مستفيضة بشأن هذه القضية وبعدها، نود التشديد اليوم على الحاجة إلى إصلاح يلغي، أو على الأقل يقيّد تقييدا فعالا، استعمال

للجوء غالبا وبسرعة مفرطة إلى تدابير في إطار الفصل السابع من الميثاق، تشمل الجزاءات وإجراءات الإنفاذ. ويحدونا الأمل ألا توضع الأمم المتحدة في موضع للمشاركة في أخطاء التدخل بالتذرع بمسؤولية الحماية. ولقد انكشفت تماما حدود استعمال القوة.

وفي غضون ذلك يستمر تجاوز المجلس على ولايات واختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى، وخاصة الجمعية العامة، بلا هوادة. وذلك يضر بالتوازن الدقيق الذي توخاه الميثاق ويعرض للخطر الفعالية الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة مؤخرا لتحسين الشفافية، يحدث جل عمل المجلس الفعلي وصنع قراراته وراء أبواب مغلقة، غالبا في اجتماعات حصرية يستبعد منها حتى الأعضاء المنتخبون لمجلس الأمن. وكثيرا ما تكون وسائل الإعلام أكثر إلماما بالموضوع من أولئك الأعضاء. ومما يزيد من ظلم الموقف أن الدول الأعضاء المعنية مباشرة بالنزاع أو الصراع لا يُسمح لها بالمشاركة في مداوات المجلس، بل ولا يجري حتى التشاور معها بالشكل المناسب. ولا يسلط تقرير المجلس السنوي أي ضوء على المنطق وراء صنع القرار وعملية اتخاذه. بل على الدول غير الأعضاء في المجلس أن تقتفي أثر المعلومات وتجمعها.

وفي ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن تبدو الأمانة العامة للأمم المتحدة وكأنها لا تستجيب إلا للدول الكبرى. والواقع أن بعض الأعضاء الدائمين يعدّون قيادة الإدارات الرئيسية للأمانة إرثا وحقا مكتسبا لهم.

ومن الجلي تماما لذلك أنه لا غنى عن إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن لإكسابه مزيدا من الشرعية والمصداقية. ويمثل إصلاح أساليب عمل المجلس جزءا لا يتجزأ من هذا الإصلاح الشامل. وتؤيد باكستان المبادرة المسماة بمبادرة

في السنوات الأخيرة حقق المجلس نجاحا نسبيا في تناول الأزمات الداخلية وحالات الطوارئ المعقدة، خاصة في أفريقيا. ولقد توسعت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتطورت بشكل كبير خلال العقود الماضية وأصبحت أداة حيوية لوقف وتخفيف شدة صراعات عديدة - في سيراليون، وليبيريا وبوروندي. وتفخر باكستان بدورها وبمساهمتها في تلك الجهود بوصفها أكبر بلد مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى الرغم من تلك النجاحات، أخفق المجلس في التعامل بفعالية مع بناء السلام والتنمية. وبدون ذلك، يمكن للعديد من قصص النجاح أن تتراجع وتنتكس، كما حدث في هايتي. وهناك أيضا العديد من الصراعات الدائرة، خاصة في آسيا وأفريقيا، التي تستمر بكل مساوئها، وحيث لا يعتبر المجلس فيها دائما وسيطا نزيها بالنظر إلى قراراته الأحادية الجانب. وفي قطاعات واسعة من الرأي العام، وخاصة في العالم الإسلامي، ينظر إلى مجلس الأمن بوصفه عديم الجدوى ومتحيزا. وهناك اعتقاد سائد على نطاق واسع بأن المجلس يخضع لسيطرة بعض الأعضاء الدائمين ودول كبرى أخرى ويتصرف بالنيابة عنها. وهو لا يعبر عن شواغل وتطلعات أغلبية البلدان الصغيرة والنامية في الأمم المتحدة.

ولا يتناول المجلس مباشرة بعض الصراعات الكبرى والأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وتجري متابعة تنفيذ بعض القرارات بفعالية بينما تهمل قرارات أخرى. وثمة جمود حتى في وجه أوضح الأعمال العدوانية، كما شهدنا في لبنان. ومن ناحية أخرى، هناك استباق، بل حتى تدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة، حتى عندما لا يوجد بجلاء أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ولا تزال أحكام التسوية السلمية للنزاعات نادرة الاستخدام من قبل المجلس. وعلى العكس، ثمة اتجاه خطر

الدولة العضو المعنية بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتقيدها بقرارات الأمم المتحدة، ومشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واستعدادها للجوء إلى تسوية النزاعات بطريقة سلمية. وخير طريقة لتحديد مؤهلات دولة ما من الدول لعضوية مجلس الأمن، بتواتر أكثر أو أقل، هي من خلال الطريقة الديمقراطية للانتخابات الدورية بواسطة أندادها، أي بواسطة الجمعية العامة، التي يفترض أن مجلس الأمن يتصرف باسمها.

وموقف باكستان معلوم للجميع. وهو ينعكس في مشروع قرار دول الاتحاد من أجل توافق الآراء في عام ٢٠٠٥ (A/59/L.68). وكان اقتراحا ممكن التطبيق وعادلا للغاية. وما زالت باكستان تعتقد أن اقتصار العضوية الدائمة على عدد قليل من فرادى الدول سيحرم جميع الدول الأخرى من فرصة التمثيل العادل. ومن ثم كلما صغر توسيع نطاق المجلس، ازدادت ضرورة إيجاد طرق لضمان التمثيل العادل لجميع الدول.

ويمكن أن توفر إحدى الصيغ المقبولة للتناوب الوسيلة اللازمة لتحقيق هذا التمثيل العادل. وقد يتيح هذا التناوب أيضا، إذا ما اقترن بالتمثيل الإقليمي، إمكانيات لتمثيل البلدان الأعضاء في مجموعات الدول المختلفة على نحو أكمل. فلسنا مقيدين بالخيارين ألف وباء اللذين يذكرهما الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وستتوقف مقبولية الزيادة في عدد أعضاء المجلس وطابعها إلى حد كبير، أولا على حجم التوسع، وثانيا على الطريقة المستخدمة لكفالة التمثيل العادل لجميع مجموعات البلدان، بما فيها الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى.

وينبغي ألا يصبح مفهوم العضوية الطويلة الأجل قناعا للوجود الدائم. بيد أن باكستان لا تزال مستعدة لقبول فكرة إعادة الانتخاب الفوري، التي يلزم تحديد طرائقها وفقا

الدول الخمس الصغار. غير أنها في رأينا لا تمضي بعيدا بقدر كافٍ في تناول بعض القضايا الفعلية التي ذكرتها.

وتوافق باكستان على أن الإصلاح الشامل للمجلس يجب أن يشمل مسألة حق النقض ذات الأهمية الحيوية. فمن الواضح الآن أن الأعضاء الخمسة الدائمين لن يتخلوا عن حق النقض ولن يتقاسموه. بيد أنه قد توجد طرق معينة للتعامل مع المسألة. فسلطة حق النقض هي سلطة منع اتخاذ القرار. ولتحقيق التكافؤ في السلطات، يمكن أن ننظر في زيادة الأغلبية النسبية المطلوبة لاعتماد القرارات في المجلس الموسع، وذلك بزيادتها مثلا إلى الثلثين من نسبة الثلاثة أخماس الحالية.

ومن شأن ارتفاع النسبة اللازمة لإقرار القرارات، في حالة زيادة عدد أعضاء المجلس، أن يزود أعضاء المنتخبين، بما في ذلك البلدان النامية، بإمكانية أكبر للتأثير في صنع القرار. فلا يمكن تغيير توازن القوى في المجلس أو تحديه عن طريق الوجود الدائم أو الطويل الأجل. بل يمكن أن يحدث ذلك بزيادة عدد الأعضاء المنتخبين والدور الذي يقومون به في المجلس الموسع.

ونوافق على أن تكوين المجلس الموسع ينبغي أن يعبر بشكل أفضل عن حقائق الواقع الراهن، ولكن هذه الحقائق معقدة. فتغيرات العقود الماضية لم تخلق دولا كبرى ناشئة فحسب، بل هناك أيضا عدد من الدول المتوسطة الحجم التي تؤدي دورا لا يقل أهمية عنها في السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. كذلك يوجد عدد كبير من الدول الصغيرة، معظمها من البلدان النامية، يمكنها أن تسهم في أعمال المجلس إسهاما كبيرا. ويتبادر إلى الذهن على الفور مثلا سنغافورة وقطر.

فليس أكبر إسهام ملموس في السلام والأمن بالثروة أو القوة العسكرية أو عدد السكان. بل تحدده درجة التزام

الاختيارات وأن تناقش بحريّة. ويمكن تنظيم حلقات دراسية أو معتكفات بغرض إجراء هذه الاجتماعات لتقارح الأفكار والاستطلاع. وفي هذه العمليات غير الرسمية، ينبغي أن نحاول وضع نُهج يمكن الأخذ بها للوصول إلى حل توافقي عادل. ويمكن إعداد نماذج بديلة للنظر فيها. وينبغي أن تكون هذه العملية مفتوحة وشاملة للجميع. وينبغي تجنب إطلاق المسميات وتكوين التجمعات. ذلك أن المبادرات المقيدة ذات الخطط المنحازة لن تؤدي إلا إلى التفريق بيننا. وينبغي أن ترمي جهودنا إلى سد الفجوات بدلا من خلقها بين أعضاء الأمم المتحدة. وسيكون من دواعي امتناننا أن تتولى رئيسة الجمعية العامة قيادة هذه العملية. وباكستان ملتزمة بالمشاركة البناءة والعمل مع الدول الأعضاء كافة في محاولة جماعية لتحقيق توافق الآراء.

**السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية):**

نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة لتبادل الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومنذ اجتماعنا الأخير بشأن الموضوع نفسه، انفجر العديد من الأزمات السياسية والعسكرية الشديدة في أنحاء العالم، وأجريت انتخابات ديمقراطية، وتغير المنظر السياسي لدول صغيرة ودول كبيرة قوية على السواء. ولكننا مع الأسف، لم نتمكن خلال تلك الفترة من الابتعاد بوصة واحدة عن صيغة مجلس الأمن الجامدة منذ أكثر من ٦٠ عاما. ورغم الاجتماع الواعد الذي نظمه زعيما إيطاليا وباكستان، لم يتبع ذلك إلا القليل. ولذلك نجد أنفسنا مرة أخرى عند نقطة البداية.

ومن الواضح أن معظم الدول الأعضاء تريد إصلاحا شاملا وعادلا لمجلس الأمن. وأعتقد أن لا أحد يتحدى الرأي القائل إن بعض البلدان والقارات تستحق تمثيلا أكثر في مجلس الأمن من أجل مصلحة الجميع. ومن المفهوم أن التطورات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها تلك البلدان والقارات في السنوات الـ ٦٠ الماضية

لحجم أي نموذج وتكوينه مع ضمان التوازن العام لتمثيل المجموعات الجغرافية وغيرها من التجمعات دون الإقليمية والسياسية.

ويتزايد اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر في إدارة العلاقات الدولية، كما هو واضح من اتساع نطاق جدول أعماله. ومن الواضح أن لجميع الدول الأعضاء مصلحة مباشرة وحيوية في أعمال المجلس وعملية صنع القرار فيه. ومن ثم فإن لجميع الدول الأعضاء مصلحة حاسمة بنفس القدر في إصلاح المجلس. ولهذا السبب من الضروري أن يتقرر الإصلاح بتوافق الآراء أو بأوسع نطاق ممكن من الاتفاق. والدرس الرئيسي المكتسب من العام الماضي هو أنه ليس لمشروع مصمم لخدمة مصلحة عدد قليل من فرادى الدول أن يتوقع الفوز بدعم الأغلبية المطلوبة من الدول الأعضاء. وبدون توافق الآراء أو أوسع قدر ممكن من الاتفاق، ستظل احتمالات التصديق على أي تعديل للميثاق بغرض إصلاح مجلس الأمن مزرية.

وإذا أريد لنا أن نتوصل إلى توافق في الآراء أو إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن، فسوف يلزم أن يستعرض جميع مقدمي الاقتراحات مواقفهم ويستكشفوا أفكارا جديدة بشيء من المرونة والابتكار. وقد كان القصد من اجتماع العشاء الذي استضافه الرئيس مشرف رئيس باكستان ورئيس وزراء إيطاليا برودي، بالإضافة إلى غيرهما من البلدان المماثلة في التفكير يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، البدء في عملية من التفكير والحوار الجديدين على هذا النحو بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد وجدنا الاستجابة البناءة من قبل جميع المشاركين في الاجتماع المذكور مشجعة للغاية.

ويمكننا إجراء مزيد من الاتصالات والمشاورات غير الرسمية في أي منتدى ملائم يمكن أن يسير فيه غور

وفي هذا الصدد، نشاطر القلق المعرب عنه في شتى اجتماعات المجلس إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط.

ونود أن نشير كذلك إلى جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونثق بأن مرحلة الاستقرار الحالية سوف تُستكمل كي يتسنى للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لذلك البلد من التركيز بالدرجة الأولى على تعزيز واستدامة البرامج الطويلة الأمد للتنمية الاقتصادية. ونحن واثقون بأن مساهمة الممثل الخاص الحالي للأمين العام في هايتي ورئيس بعثة تحقيق الاستقرار ستكون إيجابية في تحقيق ذلك الهدف.

وبخصوص عملية إصلاح مجلس الأمن، تولي كولومبيا أولوية خاصة لاستعراض أساليب عمل المجلس وتحديثها. ونعتقد أن ذلك الجانب وزيادة العضوية في مجلس الأمن من فئة الأعضاء غير الدائمين هما نتيجتان منطقيتان للمتغيرات التي وقعت خلال العقود الأخيرة على المستويين العالمي والإقليمي. ويجب تكييف أساليب عمل المجلس مع الحاجة إلى زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله، وتحسين حضور البلدان الأعضاء للمساءلة وتحقيق شفافية وانفتاح أكبر في عمل تلك الهيئة.

إن المشاركة الأوسع للدول غير الأعضاء في عمل المجلس من شأنها أن تتيح لنا معلومات أفضل عن الحقائق الوطنية والإقليمية. ومن شأنها أيضا أن تسهّل على مجلس الأمن اعتماد قرارات تأخذ بعين الاعتبار الظروف في كل بلد وخصوصيات كل حالة بعينها. وسيساهم ذلك في تجنب القوالب الفريدة أو العمومية التي يمكن أن تكون غير ملائمة في بعض الحالات.

وأكثر من ذلك، فإن الطبيعة المتنوعة للحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس تحتم إجراء مشاورات، كلما اقتضى الأمر، مع الدول غير الأعضاء والمجموعات

قد أعطتها مركزا جديدا مناسباً. ونود أن يقوم مجلس الأمن بدور أساسي ومشروع. ولذلك، ينبغي لعضويته أن تكون تمثيلية حقا.

وفي هذه النقطة بالتحديد، لا أحد يعترض على توسيع المجلس أو على الحاجة إلى أساليب عمل أكثر شفافية. لقد حان الوقت لوضع صيغة جديدة للمجلس نفسه وكذلك للتركيز على مسؤوليته مقارنة بالجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وأرجو من رئيسة الجمعية العامة أن تتولى عقد اجتماع لجميع الدول الأعضاء في بداية العام الجديد - دون استثناء أحد - وفق صيغة تسمح لكل عضو بالتفاوض، بطريقة علنية وديمقراطية حقا، على الأحكام الجديدة لمجلسنا الجديد. وآمل أن تساعدنا قيادة الجمعية العامة في المضي قدما في عملية الإصلاح الدقيقة ولكن الحيوية.

**السيدة بلوم (كولومبيا)** (تكلمت بالاسبانية):

اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر لسفير قطر، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه المفصل لتقرير مجلس الأمن (A/61/2) المرفوع إلى الجمعية العامة. ويود وفدي كذلك أن يتقدم بالشكر لسفيرتي جزر البهاما وهولندا على عملهما نائبين لرئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

إن التقرير عن أنشطة مجلس الأمن والقضايا التي عاجلها خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦ يتيح استعراض عدد كبير من الحالات في مناطق لديها إمكانية كبيرة للتأثير على السلم والأمن الدوليين. ووفقا للمهام والصلاحيات التي حولها ميثاق الأمم المتحدة للمجلس، ينبغي له أن يركز أعماله الحالية على حل القضايا المدرجة في جدول أعماله.

والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يسهم في قرارات تستند إلى مزيد من المعرفة وفي التوصل إلى حلول قابلة للتنفيذ ودائمة.

وتشاطر كولومبيا الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام مؤخرا فيما يتعلق بأهمية التوصل إلى أرضية مشتركة للعمل خلال عملية إصلاح المجلس. وتتفق على أن هناك فرصة لبناء الجسور وتقليل الهوة بين المواقف وتوليد الزخم المتوقع. ولن يتسنى التوصل إلى نتيجة على أساس توافق في الآراء إلا بتوفير أساس متين لعملية إصلاح المجلس.

المقدمة المنطقية تلك حاسمة في التوصل إلى اتفاق صائب ومنصف، يمكن به تطبيق السيادة المتساوية بين الدول تطبيقا تاما. وبالمثل، يجب علينا أن نحرز تقدما في المقترحات التي تتجنب التفريق بين الدول الأعضاء، والتي تتسق مع الهدف الذي يرمي إلى تحقيق تمثيل أحسن في مجلس الأمن.

إن الاقتراح الذي تقدمت به حركة "الاتحاد في سبيل توافق الآراء" بزيادة أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين اقترح يفني بالمعيار الآنف الذكر. وهو واقعي ومرن على السواء. ويتجنب توسيع الامتيازات والتفريق بين البلدان. ويولي المزيد من الانتباه إلى مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتساوي في السيادة بين الدول.

وبهذا المفهوم سيكون لعمليات اختيار المرشحين على المستوى الإقليمي مشروعية ودعم سياسي أكبر، لأن فرصة الوصول إلى عضوية مجلس الأمن ستكون مضمونة. وأكثر من ذلك، فإن زيادة الأعضاء غير الدائمين ستجعل المجلس يمثل بصورة حقيقية الحقائق المتنوعة والتغيرات المتواصلة الجارية في جميع أنحاء العالم.

إن حجم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة يزيد من ضرورة التقارب بين الدول وتوحيد وجهات النظر بشأن إصلاح المنظمة. فالتعاون وتوافق الآراء والجهود المشتركة

يجب أن يخضع مجلس الأمن للمساءلة أمام الجمعية العامة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أن تكون الجهود التي يبذلها معروفة بصورة كافية في الحيز الدولي الذي هو الأمم المتحدة، وهي كذلك الطريقة الوحيدة لضمان طابعه المتعدد الأطراف أساسا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون إحاطات المجلس الإعلامية لجميع الدول متكررة وشاملة كي يتسنى للوفود أن تعرف معرفة تامة ما يقوم به المجلس من أنشطة.

ونود كذلك أن نؤكد على أهمية أن يركز المجلس جهوده على الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وإن التقليل من كفاءة جدول أعمال المجلس بقضايا لا تتعلق مباشرة بالولاية المنوطة به يؤثر على فعالية المجلس ويشكك في مشروعية وظائفه.

إن مسألة حق النقض ما زالت مسألة حساسة ومعقدة. وقد أعربت كولومبيا عن معارضتها لذلك الامتياز منذ أن قدمت المقترحات الأولى لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وبعد ستين عاما، ما زالت المفارقة التاريخية لحق النقض أكثر وضوحا وكذلك الرغبة في التخلص منه في المستقبل. وإلى أن يتم التخلص نهائيا من حق النقض، ينبغي أن يقيد استعماله كي يتسنى تحقيق ديمقراطية وفعالية أكبر في عمل المجلس.

ونرى أن المشاورات الواسعة بشأن أساليب عمل المجلس يمكن أن تسهم في تطوير مقترحات إضافية لتحسين عمله. وينبغي التعامل مع أي مبادرة ترمي إلى تحقيق ذلك بذهن متفتح وعلى أساس جدارتها. وفضلا عن ذلك، ينبغي تنفيذها دون انتظار إحراز تقدم في مجالات الإصلاح

كما نرحب بتأكيد التقرير على أهمية قيام مجلس الأمن بالتنسيق مع الدول المساهمة بقوات حفظ السلام وعقد الاجتماعات مع تلك الدول وتبادل الأفكار في المراحل الأولى من التخطيط لإنشاء أي بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وأن تكون تلك المشاورات صريحة مرتكزة على الشفافية وأن تحقق أكبر قدر من الفاعلية.

وبالرغم من أن بعض تلك العناصر الإيجابية يتضمنها تقرير الفريق العامل فعلاً، فإن مجلس الأمن لم يتخذ بعد خطوات بصددها تنفيذها. وإننا نحث على تنفيذ تلك التوصيات بمختلف جوانبها، وبشكل متوازن يجعل من تنفيذها ممارسة طبيعية في إطار اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته.

إننا نؤمن بأن عملية إصلاح آليات عمل مجلس الأمن هي عملية مستمرة متدرجة ومتطورة. ولذلك فإننا نرى في الأفكار التي تضمنها مشروع القرار الذي قدمته مجموعة البلدان الصغيرة الخمس أمام الدورة الستين للجمعية العامة العناصر اللازمة لمعالجة مسألة آليات وأساليب عمل مجلس الأمن بشكل جذري، بحيث يمكن، استناداً للأفكار التي تضمنها مشروع هذا القرار، بناء أساس صالح للإصلاح الشامل والمتكامل لمجلس الأمن. ولذلك فإننا نتطلع لأن نقوم مع الدول الأعضاء في مجموعة الخمسة على تطوير تلك الأفكار وتضمينها في مشروع قرار جديد يتم عرضه على الجمعية العامة في العام القادم.

إننا نتمسك بموقفنا الذي يؤكد على أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن من خلال تطوير آليات عمله وتوسيع عضويته بفتيتها الدائمة وغير الدائمة. إن تمسكنا بهذا المبدأ يجسد التزاماتنا وتمسكنا بتعهدات ومواقف كنا قد اتخذناها بخصوص هذا الموضوع مسبقاً. لذلك فإننا ندعم أفكاراً مطروحة تضع أساساً

كلها أمور أساسية إذا أردنا التقدم بصورة فعّالة في مسألة أساليب العمل والتمثيل المنصف في مجلس الأمن. وهذه الطريقة فقط سيتم التوصل إلى اتفاق فيه من القوة ما يكفي لتكليف ذلك الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة مع الظروف والتحديات الجديدة.

وتعرب كولومبيا عن رغبتها في الذهاب إلى أبعد من المشاورات الرسمية، وليس مجرد تبادل وجهات النظر، نحو عملية تفاوضية حقيقية، وبأهداف واضحة وإجراءات محددة. وإذا خلقت المناقشة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة مجالاً للتحرك في ذلك الاتجاه، سنكون قد اتخذنا خطوة إيجابية أكثر وعدا ومصداقية.

**الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): السيد**

الرئيس، أود بداية أن أتقدم بالشكر إلى رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، مُقدِّراً الجهود التي تبذلها في إدارة أعمال الجمعية العامة.

إننا نرحب بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، بقيادة وفد اليابان، والمعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية المتعلقة بعمل المجلس. إننا نتطلع إلى تنفيذ جميع التوصيات التي جاءت في تقرير الفريق العامل المتضمن في الوثيقة S/2006/507. ومن ضمن هذه التوصيات ضرورة إجراء مجلس الأمن مشاورات فاعلة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول مشاريع القرارات التي يعتمدها المجلس بصدده الحالات والتراعات المنظورة أمامه، والأخذ بوجهات نظر الدول الأطراف في تلك التراعات، وبوجهات نظر الأطراف الأخرى المتأثرة بها، وكذلك وجهات نظر الأطراف المعنية. هذا بطبيعة الحال أمر ملح سيساهم في تعزيز النتائج التي يسعى المجلس لتحقيقها والرامية إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.

البعيد. وفي ذلك الصدد، يصبح من الجوهري أن تنظر الدول الأعضاء - الحكومات والمجتمع المدني والمواطنون - إلى قرارات المجلس على أنها قرارات شرعية وذات مصداقية وعادلة. ولن تحصل القرارات على الدعم العسكري والمالي والسياسي الشامل والمستدام وعلى المشاركة الأوسع المطلوبة من الدول الأعضاء، إلا عندما تتحقق تلك الشروط.

وعندما ننظر إلى بعض القرارات الهامة التي اتخذها مجلس الأمن في الفترة الأخيرة، أود أن أشير إلى تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإنشاء بعثة للمتابعة في تيمور - ليشتي بالقرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، وإلى القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن التدابير المتعلقة بالمطامح النووية لكوريا الشمالية، وتمديد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرار ١٧١١ (٢٠٠٦). وفي كل حالة من تلك الحالات، يعول مجلس الأمن بقدر كبير، بما في ذلك أعضاؤه الدائمون، على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ هذه القرارات. وهذا يهمنا جميعاً، نحن الذين نساهم بطريقة أو بأخرى في هذا الشأن، ويهم بصورة أبرز البلدان التي أصبحت بمرور الوقت عناصر فاعلة رئيسية.

ولا يمكن أن نتوقع من تلك البلدان أن تواصل إسهاماتها في السلم و الأمن الدوليين بدون أن يكون لها رأي رسمي في عملية صنع القرار. وأيام الثورة الأمريكية، كان ذلك يسمى "لا ضرائب بدون تمثيل". وقد خلص المؤرخ بول كندي في كتابه الأخير عن الأمم المتحدة، إلى القول إنه "إذا بقيت الأمم المتحدة مغلقة بدستورها لعام ١٩٤٥، فستبدو، وسوف تكون حقاً، منطوية على مفارقة تاريخية".

الآن، قليلون يختلفون على الرأي القائل أن زيادة المشروعية تؤدي إلى التنفيذ الأفضل وزيادة الفعالية، لكن

ديمقراطياً لتوسيع عضوية مجلس الأمن التي نؤمن كذلك بأن الدول العربية يجب أن تكون ممثلة فيها باستمرار.

**السيد مايور (هولندا)** (تكلم بالانكليزية):

فيما يتعلق بقضايا إصلاحات الأمم المتحدة، تبقى الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي المعقود في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بمثابة خارطة طريق لنا. ومع مرور الأشهر قمنا بصورة متواصلة بتنفيذ تلك الخطة التي وضعها لنا قادتنا. لقد شرعنا بجمّة جديدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أنشأنا لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. واعتمدنا الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات لإعادة تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونحن الآن نناقش مسألة الاتساق على مستوى المنظومة. والواقع أن قائمة الإنجازات تزداد، لكنها لا تشمل مجلس الأمن.

ويقول البعض إننا ينبغي ألا ندخل إصلاحات على مجلس الأمن مجرد إدخال الإصلاحات. وهم على حق. إن مجلس الأمن من أكثر هيئات الأمم المتحدة فعالية. وفي السنوات الأخيرة اعتمد المجلس ما بين ٦٠ إلى ٨٠ قراراً سنوياً، مما يشكل زيادة حادة بالمقارنة بـ ١٠ إلى ١٥ قراراً كان يعتمدها سنوياً إبان حقبة الحرب الباردة. لقد انبرى المجلس إلى العمل عندما ظهرت تهديدات جديدة، مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وهو يعالج بصورة متزايدة الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ومع ذلك، فإن الوثيقة الختامية تصيب الهدف عندما تصف الهدف النهائي لإصلاح مجلس الأمن بأنه "زيادة تعزيز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته" (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

طبعاً، لا نستطيع الحكم على مجلس الأمن بمجرد النظر إلى عدد القرارات. فقرارات المجلس ينبغي تنفيذها وغالباً ما يتطلب ذلك التفاني وبذل الجهود على المدى

المنظمات الإقليمية مكانا على طاولة المجلس في بعض المناسبات، بما في ذلك أثناء المشاورات المغلقة.

وفضلا عن ذلك، هناك مبرر لإلقاء نظرة خاصة على المهام الجديدة لمجلس الأمن. فمن الواضح أن المجلس قد شرع في عملية تفسير كبيرة لما يشكل السلم والأمن الدوليين. فقد اعتمد، استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق قرارات مثل ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اللذين خلقا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجموعة واسعة من الواجبات القانونية. ولزيادة المشروعية والمصدقية ومن ثم إمكانية تنفيذ تلك القرارات، لا بد من إجراء عملية مشاورات واسعة وعميقة وأكثر رسمية مع الدول الأعضاء.

ما نوع الإصلاح الذي سيقود إليه هذا التحليل؟ بديهي أن أحد التحديات الرئيسية هو اختيار البلدان التي ينبغي أن يكون لها قول أعظم في شؤون مجلس الأمن. هل بمقدورنا أن نضع حدا فاصلا؟ وأين ينبغي أن نضعه؟ هل يوجد فريق في طور الظهور يشبه الخمسة الدائمين في وقت ميلاد المنظمة؟ ويبدو أن العديد من الدول الأعضاء تشعر أن هيكل القوة الراهن ينبغي أن يتكيف ليعبر بصورة أفضل عن الحقائق الجغرافية - السياسية، ولكنها في الوقت نفسه، تشعر بأن العالم دينامي وأنها ينبغي لنا أن لا نستبدل هيكلنا ثابتا غير قابل للتغيير بهيكل آخر.

ونتيجة لذلك، يوجد اهتمام متزايد بفكرة الترتيبات الانتقالية. وهذا الحل من شأنه أن يتيح لبعض البلدان والمناطق غير الممثلة تمثيلا كافيا التي يمكن أن تكون لديها تطلعات إلى مقعد دائم أن تضطلع بالمسؤولية في الشؤون العالمية وأن تظهر المزيد منها. ومن ثم، يمكن أن يتيح لها ذلك الفرصة لتحقيق تطلعاتها بأن تصبح في النهاية أعضاء دائمين، وأن يتيح لنا إمكانية بناء الثقة في عمل مجلس موسّع. وإردافا على ما قاله الأمين العام كوفي أنان في آخر مؤتمر

البعض يجادل بأن تحقيق ذلك يتم كنتيجة لقلّة الكفاءة والبطء في عملية صنع القرار. وأنا أقول إن الأمور ليست كذلك. فلحسن الحظ، لا خلاف نسبيا على معظم عمل مجلس الأمن. وفيما يتعلق بتلك القضايا، يمكن لمجلس الأمن الموسّع، والمنظمة إليه دول عالمية جديدة أن يشجع على زيادة تقاسم الأعباء ليضطلع بأدوار قيادية وجديدة. وفيما يتعلق بالقضايا الخلافية، طبعاً، سيكون التوصل إلى قرارات أكثر صعوبة، لكننا إذا أمعنا النظر في أعمال مجلس الأمن الأخيرة لوجدنا أن الجوانب المختلفة ووجهات النظر المختلفة في المناقشة غالباً ما تكون ممثلة فيما بين الأعضاء. وباختصار، أن توسيع المجلس قد لا يسهل عملية صنع القرار بشأن قضايا مثل الحالة في كوريا الشمالية، والحالة في إيران والحالة في دارفور، لكنه قد لا يؤدي بالضرورة إلى تعقيد القضايا بصورة تلقائية.

ولذا، فإنّ الإصلاح هو إلى حدّ كبير انعكاس للحقائق السياسية الجديدة ومنح مزيد من الوزن لبعض المناطق غير الممثلة تمثيلا كافيا مثل أفريقيا. غير أننا نجزم بأنّ هناك جانبا آخر لتطوير المشروعية والفعالية يستحق منا الاهتمام. وحتى في مجلس موسّع، فإنّ أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لن تخدم إلا قليلا. ومن ثمّ، فإنّ إصلاح أساليب العمل، وعلى الأخص ضمان وصول البلدان إلى عمل المجلس وهيئاته الفرعية أمر في غاية الأهمية.

ويعني ذلك إجراء مشاورات أوسع مع الذين ربما يكون للقرار أثر مباشر عليهم. وكان هناك اقتراح في الماضي باللجوء إلى استعمال المادة ٣١ من الميثاق بتواتر أكبر. وتنص تلك المادة على أنه يجوز لكل دولة عضو بالأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن تشترك، وعلى أنّها يجب أن تدعى للمشاركة، في المناقشة متى كانت مصالحها تتعرض للضرر. وفكرة أخرى يمكن النظر فيها هي منح

ونأمل أن تبرز مناقشة اليوم بداية مثل تلك العملية - عملية يتطور فيها الشعور المشترك بشكل واسع بضرورة إصلاح مجلس الأمن إلى شعور بالإلحاح مشترك ومماثل، مما يفضي إلى إجراء مناقشات محددة وجهد ناجح للإصلاح. وينبغي ألا ننسى أن إصلاح مجلس الأمن يبقى في صميم مسعانا لزيادة المصادقية ذاتها للأمم المتحدة بأكملها وأهميتها.

**السيد أو شيما (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة مسألتين يعلق الكثير من الوفود أهمية كبيرة عليهما وهما: التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأمن، وإصلاح المجلس.

في وقت سابق، وعقب المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، حددت رئيسة الجمعية العامة إصلاح مجلس الأمن بوصفه إحدى المهام التي يلزم أن تترجم إلى عمل خلال الدورة الحادية والستين. وفي الواقع، وفي المناقشة العامة، اعترف قادة ثلثي عضوية الأمم المتحدة بأكملها بإصلاح مجلس الأمن بوصفه المهمة الرئيسية التي لم تنجز في إصلاح المؤسسات الذي تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية قبل عام. وأشار العديد من القادة إلى تصريح الأمين العام الذي كثيرا ما يكرر بأن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن. وبالتالي نرحب بمناقشة اليوم ونأمل أن تضيف زحما جديدا إلى مناقشتنا وأن تمهد الطريق لاتخاذ إجراء ملموس في الأشهر المقبلة.

أود، أولا، أن تطرق بإيجاز إلى تقرير مجلس الأمن (A/61/2)، مع تقديم الشكر للسفير النصر، ممثل قطر، رئيس المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، على عرضه التقرير أمام الجمعية العامة. ويقدم التقرير ملخصا لأنشطة المجلس خلال السنة الماضية، التي تناول المجلس خلالها عددا من المشاكل

صحفي له في الأمم المتحدة في جنيف قبل ثلاثة أسابيع، يجب علينا أن ندخل القاعة وأن ننطلق من هناك.

من المزايا الهامة لهذا النهج أنه سيقبل حجم الرهان إلى حد كبير لأننا لا نرفض ولا نؤيد أي اقتراح أو فكرة من أجل حل دائم. ومن قبيل الأخذ بالرد، سيؤدي ذلك إلى المزيد من المرونة للتوصل إلى حل وسط بشأن الأساليب. وهناك طرق ووسائل مختلفة للتوصل إلى وضع الترتيبات ينبغي أن نوليها المزيد من النظر. فالخيارات تتراوح ما بين أسلوب طويل الأمد وقابل لإعادة الانتخاب وإمكانية تناوب المقاعد إلى آلية قوية وملزمة لاستعراض التوسع بمقاعد شبه دائمة. ويمكن استغلال الفترة الانتقالية في محاولة للتوصل إلى الحجم المثالي لمجلس موسع. وإضافة إلى التدابير الفعالة لتحسين وصول الدول غير الأعضاء إلى المجلس عندما يعينها الأمر، يمكن القول إن بمقدورنا البدء بالحد الأدنى من حيث العدد، بينما نبقي على خيار إضافة بضعة مقاعد عند استعراض الحل المؤقت.

ختاما، تتطلع هولندا إلى السير على الدرب المفضي إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن. ومرة أخرى، نرى أن الفكرة الأساسية التي ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا هي زيادة مشروعية المجلس. ويمكننا تحقيق ذلك بزيادة العضوية لإرضاء البلدان المتوسطة والكبيرة الحجم وبزيادة إمكانية المشاركة لإرضاء البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونظن أن الطريق المؤكد الأمثل لبلوغ ذلك يمر عبر ترتيبات انتقالية.

ومن ناحية إجرائية، ترحب هولندا بالاقترحات بشأن كيفية المضي قدما بالعملية، ربما بتيسير مشاورات مركزة بين الحكومات المهتمة بهدف الدخول في مفاوضات بشأن عدد محدود من النماذج أو الترتيبات المحتملة.

الدول الأعضاء بالانخراط في حوار تفاعلي وثيق مع البلدان المساهمة بقوات وأصحاب المصلحة الآخرين.

ومع وضع ذلك في الاعتبار رأينا ضرورة تنشيط الفريق العامل، وأؤمن بأنه تم انجاز ذلك إلى حد ما خلال العامين الماضيين. وفي خضم هذه العملية، تم بذل جهود لضمان المشاركة الواسعة لغير الأعضاء، تشمل البلدان المساهمة بقوات والبلدان الرئيسية المساهمة ماليا وأصحاب المصلحة الهامين الآخرين. كما بُذلت محاولة لتحسين التفاعل بين الفريق العامل ومكتب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة - لجنة ال ٣٤.

وسيتم قريبا إصدار تقرير منفصل عن عمل الفريق العامل لعمليات حفظ السلام، الذي سيقدم سردا لتلك الأنشطة. ويحدونا الأمل في بذل المزيد من الجهود للاستفادة الجيدة من الفريق العامل ذاك بهدف تعزيز التعاون والتنسيق، خاصة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذي أشرت إليهم. ومن شأن هذا أن يسهم أيضا في زيادة الشفافية في عمل المجلس في المجال الهام لعمليات حفظ السلام.

ثانيا، في ما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس، فإن اليابان قادت المسعى منذ شباط/فبراير بوصفها رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى التابع للمجلس. وكما أبلغت في المناقشة التي جرت في الجلسة العامة في تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن عددا معينا من التدابير المحددة التي صاغها الفريق العامل والرامية إلى تعزيز كفاءة عمل المجلس وشفافيته، فضلا عن التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وهي مرفقة بمذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2006/507.

وأعضاء المجلس ملتزمون بتنفيذ التدابير المحددة في المذكرة. ومن المسلم به أن التدابير المتفق عليها حتى الآن تمثل انجازا متواضعا إلى حد ما بالمقارنة مع توقعاتنا - وأنا

والتحديات المتنوعة بشكل متزايد والمعقدة أكثر من أي وقت مضى التي تجابه المجتمع الدولي. وتشرفت اليابان بالخدمة في المجلس خلال العامين الماضيين وشاركت في عمله بفعالية وبشكل بناء - على ما نأمل.

إن اليابان، بوصفها عضوا في المجلس، سعت إلى الاضطلاع بدور فعال في مجالين محددتين، إذ خدمت في رئاسة هيئتين فرعيتين للمجلس هما: الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام والفريق العامل غير الرسمي الذي يتناول أساليب عمل المجلس. وكانت تصدر قائمة الأولويات في أذهاننا ضرورة الإساهام في تحسين الشفافية والمشاركة الواسعة للدول غير الأعضاء في المجلس، فضلا عن زيادة كفاءة وفعالية عمل المجلس.

أولا، كان التوسع مؤخرا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أمرا ملحوظا، سواء من حيث عدد الأفراد أو تنوع المهام الموكلة إلى تلك العمليات. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان هناك ٧٧ ٠٠٠ فرد من العسكريين والشرطة من ١١٠ بلدا ينتشرون في ١٨ بعثة. وزادت تكلفة تلك البعثات على ٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥. ولا يمكن مواصلة عمليات بذلك الحجم بدون الالتزام القوي للدول الأعضاء في شكل مساهمات بالأفراد ومساهمات مالية، فضلا عن تقديم الدعم السياسي. كما ظهرت بعض المشاكل الخطيرة، مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام وسوء السلوك في المشتريات. وكل ذلك يمثل تحديات جديدة رئيسية في الإدارة الشاملة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يقتضي اهتماما أوثق وردا حسن التوقيت من جانب الدول الأعضاء.

وفي مجلس الأمن، يمكن للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يعمل بوصفه أداة فعالة لتعزيز التفاهم بين

مجلس الأمن يجب أن يمثل الوقائع السياسية للقرن الحادي والعشرين. ومجلس الأمن بعد إصلاحه لا بد أن يسمح لأصحاب المصلحة الرئيسيين - الذين يتوقف عليهم تنفيذ قراراته - بالمشاركة في صنع القرار فيه. وعلى المجلس بعد إصلاحه أن يضمن أن للبلدان النامية رأيا كافيا في شؤون مجلس الأمن، وعليه أن يلتزم بإجراء إصلاح ذي مغزى لأساليب عمله. وكل ذلك لا يمكن إنجازه إلا بتوسيع المجلس ليعبر بشكل كاف عن وقائع عالم اليوم.

وفي اليابان، أوضحت حكومة جديدة، بقيادة رئيس الوزراء شيتزو آبي، أن بلدنا يعتزم أن يواصل السعي إلى الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن على سبيل الأولوية العليا ضمن السعي إلى الإصلاح الإجمالي للأمم المتحدة. ورئيس الوزراء آبي ناقش تلك المسألة مؤخرا مع قادة عدد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة والصين وروسيا. وتعتزم حكومتي اتخاذ زمام المزيد من المبادرات لبلوغ تلك الغاية. وتشعر اليابان بالامتنان لجميع الحكومات التي تكرمت بالإعراب عن دعمها للموقع الذي تتطلع إليه اليابان.

ولكن المناقشة بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن أصيبت بحالة من الجمود منذ نهاية الدورة التاسعة والخمسين للجمعية. وفي المناقشة التي جرت في تموز/يوليه، أعرب العديد من الدول الأعضاء عن ضرورة بدء التفكير بصورة ابتكارية وبدء حوار ومفاوضات حقيقية، بدلا من مجرد تكرار المواقف الأصلية التي تتخذها مختلف المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات. وفي السياق نفسه، برزت أيضا دعوات إلى أن تصبح جميع الأطراف أكثر انفتاحا في النهج الذي تتخذه. واليابان، بدورها، دأبت على إجراء مناقشات غير رسمية ولكن مكثفة مع جميع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك الدول التي عارضت علنا مشروع

أول من يسلّم بذلك - ولكننا نؤمن بأنها تشكل خطوة أولى ذات مغزى ينبغي البناء عليها باتخاذ المزيد من التدابير. ويجدوننا أمل قوي أن يواصل مجلس الأمن المتابعة الفعالة لمساعيه لتحسين أساليب عمله من خلال الفريق العامل من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والشفافية والمشاركة الأوسع للدول غير الأعضاء في عمل المجلس.

وفي الوقت نفسه، أود أن أنوه بالإسهامات الهامة التي قدمتها مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة في تقديم مشروع قرار خلال الدورة الستين. ويتطلع وفدي إلى استمرار مشاركتها الفعالة بشأن هذه المسألة الهامة.

وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، أصبحت ضرورة إجراء تغيير في تشكيل المجلس وهيكلته مقبولة الآن بشكل واسع من جانب جميع الدول الأعضاء تقريبا. وشددت العديد من الوفود، بما فيها وفدي نفسه، مرارا وتكرارا على هذه النقطة، ذاكرة العديد من الأسباب. وأهم الأسباب هو الحقيقة المجردة المتمثلة في أن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة ومجلس الأمن اليوم مختلفة بقدر كبير عن التحديات التي كانت المنظمة تواجهها في وقت تأسيسها.

ويرى العديدون أن مجلس الأمن بشكله الحالي لم يعد شرعيا ولا فعالا بالقدر الذي يجب أن يكون. وكان قائد أحد الأعضاء الدائمين، رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، صريحا بقدر كاف ليعترف بذلك في خطاب أدلى به في الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام. والجميع يعلمون أن هذا صحيح. وفي بيان مشترك صدر في صيف هذا العام أعرب عضوان من الأعضاء الدائمين الخمسة - هما فرنسا والمملكة المتحدة - عن دعمهما المستمر لمنح العضوية الدائمة في المجلس للبرازيل وألمانيا والهند واليابان، فضلا عن منح مقاعد دائمة لأفريقيا.

من بدء إعادة تقييم وإعادة مناقشة جميع المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن.

لا شك أن عملية الإصلاح ينبغي أن تشمل مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلاً، ولا بد من استعراض أساليب عمله وتكييفها على احتياجات وقتنا؛ ومن الواضح أن النماذج الحالية المتصورة لتوسيع المجلس لا تستجيب لتوقعات جميع البلدان الأعضاء ومتطلباتها. ويجب ألا ننسى أن مسألة توسيع المجلس تنطوي مباشرة على المصالح الوطنية لجميع البلدان الأعضاء تقريباً.

وفي ظل تلك الظروف نرى أنه لا يتوفر لنا سوى خيارين: إما أن نصر على أحد النماذج القائمة - وهو أمر أحشى أن يقودنا إلى مأزق - أو أن نستعرض مواقفنا الوطنية وننظر في نماذج جديدة ومختلفة، قد يستجيب أحدها لاحتياجاتنا إلى حد معين. ولذا نحن مواجهون بحالة الأفضل فيها عدو للحسن. فيتعين علينا الآن أن نقرر ما إذا كنا نريد أن نحافظ على مواقفنا الوطنية بطريقة مترتبة أو ما إذا كنا مستعدين للتفاوض واستكمال نموذج يشكل قاسماً مشتركاً لنا جميعاً، حتى إن كان القاسم المشترك الأدنى. وتركيا، من جانبها، على استعداد للمشاركة الفعالة في ممارسة، نأمل، أن تفضي إلى إجراء إصلاح يمكن اعتماده، إن لم يكن بتوافق الآراء، فبموافقة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء. وأناشد جميع زملائي العمل صوب تحقيق تلك الغاية.

أما بالنسبة لأساليب عمل مجلس الأمن، فإن لدينا بالفعل عدداً من الاقتراحات - مثل اقتراح مجموعة الدول الصغيرة الخمس - التي يمكننا جميعاً أن نعمل بشأنها. وفي الواقع، سيكون مرغوباً فيه بشكل أكبر أن نتمكن من إحراز تقدم على كلا مساري عملية الإصلاح المتصلة بمجلس الأمن. ولكن إذا تعذر ذلك، أرى أن عدم إحراز تقدم

قرار مجموعة الأربعة، مع المحافظة على إطار التعاون لمجموعة الأربعة.

وهنا، أود أن أؤكد من جديد على ما قلته في أيلول/سبتمبر في المناقشة العامة. نحن بحاجة إلى اقتراح جديد، اقتراح ابتكاري ومقنع على حد سواء، للتوصل إلى قرار في الدورة الحادية والستين. وما زالت اليابان تؤمن بأنه لا بد من إصلاح مجلس الأمن من خلال توسيع كلتا فئتي العضوية فيه، الدائمة وغير الدائمة، بغية جعل المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر كفاءة وأكثر شفافية، مع تعزيز فعاليته وشرعيته. ونرى أن ذلك هو الرأي الذي تشاطره الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها العديد من البلدان الأفريقية.

إننا، بالبناء على الجهود المشتركة الماضية لمجموعة الأربعة، والمشاركين معها والدول الأعضاء الأخرى، ننظر الآن بفعالية في أفكار محددة قد توفر أساساً للمناقشة. ونأمل أن نتمكن من تقديم هذه الأفكار لمناقشة أوسع مع جميع المجموعات المهتمة وفرادى البلدان في الوقت المناسب. كما نناشد المجموعات الأخرى والبلدان المهتمة تقديم أفكار واقتراحات جديدة يمكنها أن تولد دعماً أوسع بين الدول الأعضاء. ونأمل أن تصبح المرحلة المقبلة في عملية المشاورات مرحلة مفتوحة ومرنة وابتكارية على جميع الجوانب.

وأصبح الوقت مناسباً لنا لنختتم المناقشة التي استمرت ١٥ عاماً بشأن مجلس الأمن. وهذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لانضمام اليابان إلى الأمم المتحدة، يعترزم الوفد الياباني ألا يدخر وسعاً لضمان أن تحقق جهود إصلاح مجلس الأمن نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء المهتمة والمجموعات المهتمة لتحقيق تلك الغاية.

**السيد إلكين (تركيا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن ابدأ ببيان بتقديم الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على تمكيننا

والأمن ما زالا يعتبران بمثابة ترف للأشخاص في العديد من مناطق العالم.

ويمثل الشرق الأوسط أحد الأمثلة على ذلك. ومع أن المجلس لا يزال يتابع عن كثب الحالة هناك، فمن المؤسف حقاً أن نرى تصاعد العنف في المنطقة، بينما يعجز المجلس عن الارتقاء إلى مستوى مسؤولياته الكبرى. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة، كما ذكر الأمين العام في اجتماع للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٦ حول هذا الموضوع، إلى أن السلام المستقر والمستدام في الشرق الأوسط "يتطلب من المجتمع الدولي، عبر مجلس الأمن، أن يتكلم بصوت واحد".

وبالانتقال إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، فإن وفد بلادي متمسك دائماً باعتقاده أن هذا الإصلاح هو إحدى المسائل الهامة في عملية إصلاح الأمم المتحدة بأكملها، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح شامل للمجلس في غياب أي من العنصرين المعادلين له في الأهمية - وهما إصلاح تكوينه وإصلاح أساليب عمله.

ومع أن جميع الدول الأعضاء تتفق على أنه بدون إصلاح مجلس الأمن - الهيئة الأساسية في الأمم المتحدة، المكلفة بإحدى أهم مهامها، وهي مهمة صون السلام والأمن الدوليين - لن يكتمل إصلاح المنظمة بأي شكل من الأشكال، فإن من المخيب للآمال حقاً أننا لم نحرز أي تقدم نحو تلك الغاية.

وفيما يتصل بأساليب عمل المجلس، جرى المزيد من التغييرات الإيجابية بغية تعزيز فعاليتها وشفافيتها. وشمل ذلك تفاعلاً أكبر مع الدول غير الأعضاء في المجلس، واستخداماً أوسع للاجتماعات العامة، وتنسيقاً معززاً بين رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإننا نشي على الجهود التي بذلها أعضاء المجلس، فضلاً عن التزامهم بتنفيذ التدابير المعترف بتواضعها، والواردة

على أحد المسارين ينبغي ألا يتخذ رهينة التقدم على المسار الآخر.

**السيد هوانغ شي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):** يسعدني كثيراً أن أتكلم بالنيابة عن وفد فييت نام في المناقشة المشتركة بشأن بندين هامين من جدول الأعمال متصلين بتقرير مجلس الأمن (A/61/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بمجلس الأمن. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير ناصر عبد العزيز النصر ممثل قطر، رئيس مجلس الأمن، على عرضه الشامل للتقرير السنوي للمجلس.

ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى بشأن هذين البندين من جدول الأعمال ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الصورة العالمية الشاملة للسلام والأمن في السنة الماضية ما زالت مزيجاً لا من الأنماط الناصعة فحسب، بل أيضاً من بعض النقاط السوداء، حيث ما زالت الصراعات المسلحة المطولة والحروب الأهلية والإرهاب تهدد حياة الملايين من الأشخاص وتدفع بالعديد من الآخرين إلى ظروف تعسة. ويقدم مجلس الأمن، بصفته الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، إسهاماً كبيراً في إزالة تلك النقاط السوداء من الصورة.

وبفضل تلك الجهود، شهد العام الماضي إنجازات متميزة مثل الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام في سيراليون وإجراء الانتخابات التزهية والهادئة في معظمها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وبوروندي وهاييتي. وبالرغم من ذلك، ما زال يتعين على مجلس الأمن أن يعمل عملاً شاقاً للاضطلاع بمسؤوليته الجسمية، إذ أن السلام

هناك مخاوف تثار، ليس من أجل الإصلاح، وإنما كوسيلة لتأخيره أو تخفيفه. وقبل سنتين، أتهمت مجموعة البلدان الأربعة ببعض التسرع غير الضروري والمصطنع. وأكد بعضهم أن هذا الإصلاح الخطير يستلزم قدرا ملائما من الوقت. وها نحن اليوم في الطريق بعد أكثر من ٢٠ شهرا، ولم نحقق أي شيء، حتى أن فقدان التقدم أدى إلى الشعور بالإحباط بين الأعضاء. وهذا بدوره يتحول إلى جو عام من الريبة ويثير التناقضات في منطيات عديدة من المنظومة بعيدة عن مجلس الأمن.

وما الاستقطاب المتنامي للمسائل المتصلة بحقوق الإنسان وتلك المتصلة بالأمانة العامة سوى مثالين مأخوذين من مجالين مختلفين تماما. ولهذا فإننا نرى ضرورة البدء بالعمل بدون المزيد من الإبطاء. وسنكون حتما مهتمين بأن نسمع من الذين طالبوا بوقت أطول، قبل ٢٠ شهرا، ما إذا كان موعد العمل قد حان الآن.

واسمحوا لي الآن أن أتناول مسألة الفعالية. لقد سمعنا غالبا، ولا سيما من بعض الأعضاء الدائمين، مقولة أن توسيع مجلس الأمن قد يضر بفعاليته. دعونا لا نخلط بين الكفاءة والفعالية. بديهي أن الهيئة الأكثر كفاءة تكون هيئة صغيرة جدا، لا تعيقها اعتبارات الشفافية والمساءلة. وقد تكون هيئة مؤلفة، مثلا، من خمسة بلدان فقط. وهذه الهيئة غير المثقلة بالقواعد الإجرائية تكون في غاية الكفاءة، لكنها ليست الهيئة التي نريد. فقد تكون ذات كفاءة، ولكنها غير مشروعة، ولهذا فإنها غير فعالة. وربما تتخذ قرارات لا يمكن تنفيذها بسبب افتقارها إلى المشروعية.

وها نحن نشهد اليوم تراجعاً في فعالية المجلس، لأنه بات يُنظر إليه وإلى قراراته، بازدياد مطرد، بأن شرعيتها غير كافية. وهذا بدوره جزء من سبب تنامي الصعوبة

في تقرير الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، (S/2006/507، المرفق)، الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ونأمل أن يعزز المجلس هذا الزخم ليلبي رغبة جميع الدول الأعضاء في ضمان الديمقراطية الحقيقية والشفافية والخضوع للمساءلة في عمله.

كما نقدر إسهامات الدول الأعضاء في تحسين أساليب عمل المجلس. وفي هذا المضمار، نود أن نؤكد مجددا التزامنا واستعدادنا لمواصلة المشاورات حول المسائل التي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وعلى صعيد الإصلاح الهيكلي للمجلس، يسرنا التنويه بأن الدول الأعضاء قد أعربت عن عزمها الشديد على حفظ الزخم القائم، وعن رغبتها في إجراء المزيد من المناقشات. ونحن، بدورنا، نتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى للوصول إلى حل يحظى بدعم أكثرية واسعة من الدول الأعضاء. ويرى وفد بلادي أن الدول الأعضاء يجب أن تضاعف جهودها لتجاوز خلافاتها بغية الوصول إلى هذا الهدف.

**السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):** اقتبس الكثيرون منا في عدد من المناسبات ملاحظة الأمين العام كوفي عنان بأن إصلاح الأمم المتحدة سيكون ناقصا بدون إصلاح مجلس الأمن. ولا تزال هذه المقولة صحيحة. أما إذا أردنا أن نوجز التقدم الذي أحرز منذ إدلائه بهذه الملاحظة، فستبقى هذه القاعة صامتة تماما. ومع أن السكوت من ذهب في حالات كثيرة، فإنه ليس كذلك في هذه الحالة.

لقد أثبت إصلاح مجلس الأمن أنه مسألة شديدة الحساسية والصعوبة. فهناك العديد من المخاوف المشروعة التي ينبغي معالجتها في أنماط الإصلاح. ومن جهة أخرى،

بألاّ يعاملوا كأعضاء من الدرجة الثانية في مجلس الأمن. وبكل صراحة، إنّ الرّفص المتواصل والمنهجي لمنح مقاعد دائمة للبلدان النامية - التي بهذه المناسبة يبلغ عدد سكانها أكثر من نصف سكان العالم - إنّما يشكل تمييزاً نحن بحاجة إلى التخلص منه. ولذلك، ينبغي لنا ونحن نناقش الأطر المؤقتة أو الانتقالية أن نتذكر أن خيار المقاعد الدائمة يجب أن يبقى مفتوحاً.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، نؤيد بصورة مبدئية الأفكار التي تقدمت بها مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة "الخمس الصغار". ومع ذلك يراودنا الشك في إمكانية بل وجوب معاملة تلك الأفكار بمعزل عن الإصلاح الهيكلي.

ويحدونا الأمل أن نرى تقدماً بشأن تلك القضية قبل انتهاء هذه الدورة للجمعية العامة. وإذا أخفقنا، فإن خطر فقدان زخم الإصلاح وبالتالي توقّفه خطر حقيقي. ومن شأن ذلك أن تكون له عواقب وخيمة على الأمم المتحدة بأسرها في الوقت الذي نحن بحاجة إليها فيه أكثر من أي وقت مضى. ولذا، نود أن ندعو جميع المعنيين إلى العمل من جديد على إصلاح مجلس الأمن بهدف التغلب على الجمود الراهن في عملية الإصلاح.

**السيد هانيسون** (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية):  
بداية، أود، أسوة بالآخرين، أن أتقدم بالشكر لرئيس مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر على عرضه تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة. غير أنني سأكتفي بالكلام، في بياني الوجيه، عن القضية الأخرى المدرجة في جدول الأعمال، أي - مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى الأمين العام كوفي عنان، في جنيف، ببيان قوي بشأن إصلاح مجلس الأمن قال فيه على سبيل المثال، إنه إذا لم يوسّع مجلس الأمن، فإن

المتزايدة في الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ قرارات للمجلس أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وينبغي لمجلس الأمن الموسع أن يكون فعالاً وذا كفاءة معاً. ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك في مجلس من ٢٥ عضواً. ومن الواضح أن هذا يعتمد كثيراً على أساليب العمل، ودعم الأمانة العامة والنهج الذي يتبعه الأعضاء الـ ٢٥. وإن منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي يثتان أن ذلك ممكن. فكلاهما اجتازا مؤخرًا عمليات توسيع بنجاح. وقد تم ذلك لأسباب سياسية وحيثية ومدعومة من جميع الأعضاء، بما في ذلك عدد من الدول الخمس الدائمة العضوية.

ولا نزال نعتقد أن اقتراح مجموعة الأربعة هو الأكثر شمولية، كونه يهدف إلى إصلاح هيكلي للمجلس وإصلاح شامل لأساليب عمله معاً. ولكننا نعلم أن أفكاراً جديدة تظهر، وأن الدعوة إلى حل مؤقت تلقى المزيد من التأييد. ونحن مستعدون لمناقشة هذه الفكرة وأية أفكار أخرى برحابة صدر.

لكن هدف هذه الممارسة يجب أن يبقى محور تفكيرنا. والهدف هو جعل المجلس منسجماً مع الوقائع السياسية الراهنة، لإعطاء التأثير الملائم للعالم النامي، فضلاً عن المساهمين الرئيسيين والعناصر التمكينية، لضمان مشاركة البلدان الناشئة حديثاً أو البلدان التي استعادت استقلالها السياسي الكامل، وفسح المجال أمام مساهمات الأعضاء كافة.

وفي نهاية المطاف، نرى أن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها إلاّ بإضافة أعضاء جدد يمكن بفضل ما لهم من وزن سياسي ومترلة داخل مجلس الأمن، أن يقوموا بدور النظراء للأعضاء الخمسة الدائمين. ونتفهم أيضاً المطالبة المشروعة، التي صدرت عن كثيرين، لا سيما من العالم النامي،

وتتفق أيسلندا بالطبع مع هذا الرأي، كما فعل آخرون عديدون اليوم.

لقد سجلت أيسلندا موقفها بخصوص هذه المسألة مرات عديدة. وقد نادينا طيلة سنوات عديدة بإصلاح مجلس الأمن. وفي رأينا، يلزم أن يكون إصلاح مجلس الأمن إصلاحا شاملا في توسيعه وأساليبه عمله. وينبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن. وحتى الآن، أيدنا اقتراح مجموعة البلدان الأربعة الذي ينص على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من ١٥ عضوا إلى ٢٥ عضوا بإضافة ستة أعضاء دائمين وأربعة أعضاء غير دائمين، وشاركنا في تقديم مشروع القرار A/59/L.64. ولقد أعجبت كثيرا العرض الذي قدمه زميلي الألماني قبل لحظات بشأن العلاقة بين الفعالية والمشروعية، وأود أن أعلن تأييدي لتلك الكلمات.

ودأبت أيسلندا طيلة سنوات عديدة على الدفاع عن زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن، ورحبت باقتراح ما يسمى بفريق الدول الخمس الصغار - "الخمس الصغار". ونرى أن الاقتراح ينسجم مع الجزء المتعلق بأساليب العمل الوارد في اقتراح مجموعة الأربعة. وكلنا نريد أن يتقيد مجلس الأمن في أنشطته وأساليبه وإجراءاته بالعناصر الرئيسية للشفافية والانفتاح والاتساق على حد تعبير زميلي الكوبي عندما تكلم هذا الصباح باسم حركة عدم الانحياز، وأتفق أيضا مع زميلي من سويسرا وليختنشتاين، اللذين تكلمتا في بداية هذه المناقشة، على أنه ما زال هناك مجال واسع لإدخال تحسينات على أساليب عمل مجلس الأمن.

وتولي أيسلندا أهمية كبرى لعمل مجلس الأمن، وقد أعلنت ترشحها لمقعد غير دائم في المجلس للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وإن أيسلندا التي هي عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦، لم ترشح من قبل أبدا لمقعد في

الحلول للعديد من القضايا سوف تصبح أكثر صعوبة أو حتى متعذرة. وينبغي لنا، كما قالت رئيسة الجمعية العامة هذا الصباح، أن "نكون مستعدين للنظر في هذه المسألة بعقل مفعم بالنشاط ومتفتح كي نستطيع إحراز تقدم ملموس" (A/61/PV.72).

وخلال المناقشات التي ظلت جارية سنة بعد أخرى في الفريق العامل المفتوح العضوية وغيره، يعرف كل واحد منا الحجج الرئيسية لمعظم الدول الأعضاء الأخرى بشأن تكوين مجلس الأمن. ومع الأسف، لم يحدث أي جديد في ذلك الميدان منذ أكثر من سنة حتى الآن، وثمة، في الحقيقة، شعور، نتيجة لذلك، بأننا فقدنا بعض الزخم. وكما قال زميلي الياباني قبل بضع دقائق، "إن النقاش بشأن توسيع مجلس الأمن قد وصل إلى طريق مسدود" (انظر أعلاه). إننا حقا بحاجة إلى المضي قدما بعقول مفتوحة، على حد وصف زميلي المصري قبل استراحة الغداء وزميلي التشيكي بعد الظهر وزميلي الألماني منذ لحظة.

لقد ناقشت الجمعية العامة إصلاح مجلس الأمن منذ أكثر من عقد دون أن يلوح في الأفق اتفاق شامل بشأن تلك الإصلاحات. ولقد أشار الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠٠٥ بكل وضوح إلى أن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن كان

"عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته" (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣).

ولقد قال الأمين العام كوفي عنان مرارا وتكرارا، إن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن.

إن مجلس الأمن، رغبة منه في الاضطلاع بمسؤولياته بشكل أفضل، ما فتئ يسعى إلى تحسين أساليب عمله وزيادة شفافيته. فأتناء عملية ترشيح أمين عام جديد، أصغى المجلس باهتمام واحترام كبيرين إلى وجهات نظر الدول الأعضاء، وأجرى ترتيبات بناءة لتعزيز التواصل مع الجمعية العامة، مما أدى إلى نتائج طيبة. ومن نافلة القول إنه لا يزال هناك مجال واسع لمزيد من التحسين في عمل مجلس الأمن. والصين مستعدة لمواصلة العمل بجد لبلوغ تلك الغاية، وراغبة في ذلك، إلى جانب الوفود الأخرى جميعا.

ومنذ عقد اجتماع القمة العالمي في السنة الماضية، أحرز إصلاح الأمم المتحدة تقدما كبيرا في مجالات مختلفة. فقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وتم اعتماد قرارات حول التنمية والإصلاح الإداري، وتنشيط الجمعية العامة، وتدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والمشاورات جارية حاليا لاستعراض الولاية والاتساق لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

ومن الدروس الهامة التي يمكننا استخلاصها من تلك الإصلاحات أنه لما كان إصلاح الأمم المتحدة ينطوي على مصالح جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٢، فليس من الممكن إحراز تقدم حقيقي إلا على أساس مشاورات كاملة وتوافق واسع. ولهذا، فإن صلاحية نتيجة أي إصلاح واستدامتها يجب أن تتحقق عبر مشاورات مكثفة وبناء توافق في الآراء.

وفيما يتصل بإصلاح مجلس الأمن، حدد الرئيس هو جينتاو موقف الصين المبدئي في اجتماع القمة في السنة الماضية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لإيجاز الملاحظات التالية فيما يتصل بالشؤون الراهنة.

مجلس الأمن. إننا نرى أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن أساسي حتى يعبر المجلس على نحو أفضل عن حقائق الواقع العالمي المعاصر. وسوف نواصل بذل الجهود لإحراز تقدم في تلك المسألة. إن مناقشة هذه المسألة عشر سنوات أخرى ليس خيارا، على حد ما قاله أيضا الأمين العام كوفي عنان في جنيف عندما استطرد قائلا:

”نحن بحاجة إلى أن تنسجم بنية المجلس وعضويته مع حقائق القرن الحادي والعشرين، لا أن تتمسك باتفاقيات نابغة من الواقع السياسي - الجغرافي لعام ١٩٤٥“.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى الحلول الوسط للخروج من المناقشات التي لا تبدو لها في الأفق نهاية. يجب أن يكون الهدف الاقتراب بأقصى قدر ممكن من توافق الآراء عن طريق مشاورات جديدة يكون فيها احترام آراء الآخرين المنارة التي نمتدي بها. وأنا متأكد أن ما قاله سعادة السفير كينزو أو شيما هو ما يجول في خاطر العديدين منا عندما أعرب عن الأمل في أن تكون المرحلة القادمة من مشاوراتنا ليست مشاورات مفتوحة فحسب، وإنما مشاورات مرنة وابتكارية على جميع الجوانب.

**السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):**

صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية أساسية أوكلتها لمجلس الأمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طبقا للميثاق. وخلال السنة الماضية، ظلّ مجلس الأمن ملتزما بمعالجة العديد من بؤر التوتر الإقليمية والدولية وبذل جهودا مضيئة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتخفيف حدة التوتر في الحالات الساخنة، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ومساعدة جهود بناء السلام التي تبذلها البلدان في حالات ما بعد الصراع.

وإن مجلس الأمن المتمتع بكفاءة عالية والخاضع للمساءلة سيكون في مصلحتنا جميعا.

تقدم في مجالات أخرى من إصلاح الأمم المتحدة، بات مفهوماً أن هناك توقعات عالية بأن يسرع مجلس الأمن إصلاحه. ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى أكثر من الثقة والحماسة لإحراز مزيد من التقدم. فاعتماد نهج مرن وعملي، يأخذ في اعتباره آراء جميع الأطراف، أمر أساسي. وبدونه سيكون من الصعب الخروج بمعادلة محددة يمكنها ردم الخلافات بين الدول الأعضاء.

وقد دخل إصلاح مجلس الأمن حالياً مرحلة جديدة. وينبغي لجميع الأطراف أن تتجاوز مواقفها الفردية، وأن تعيد النظر في إيجاد مخرج لإصلاح مجلس الأمن، من منظور عالمي وب عقلية منفتحة وأسلوب بناء. وربما تكون نقطة الانطلاق استكشاف المعايير الأساسية المحتملة لمعادلة مقبولة لدى الجميع عموماً. ثم يجري العمل على التفاصيل المحددة لاحقاً. وهناك مثل صيني يقول إن البطيخ لا بد من أن يسقط عن ساقه حالماً ينضج. وإنني واثق بأنه ما دامت جميع الأطراف تبدي إرادة سياسية صادقة، وتظهر روحاً تعاونية، وتعتمد نهجاً عملياً، سيتكامل إصلاح مجلس الأمن في النهاية بالنجاح وينتهي بحل مرض للجميع. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع جميع الوفود الأخرى لبلوغ تلك الغاية، وهي رغبة في ذلك.

**السيد واي (ميانمار)** (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي، قبل كل شيء، أن يعرب عن تقديرنا العميق للسيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل دولة قطر، رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، على عرضه تقرير المجلس (A/61/2)، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ودولة قطر مشهودة لها ثباتها على المبدأ في مداورات مجلس الأمن.

أولاً، ما فتئت الصين تدعم بثبات مجلس الأمن في تنفيذ جميع الإصلاحات الضرورية والمنطقية، لكي يعزز قدرته على الاستجابة للتهديدات والتحديات العالمية الجديدة. ويجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن متعدد الوجوه، بحيث يشمل توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله. كما ينبغي أن يستهدف إصلاحه ضمان سلطته وتعزيز كفاءته.

ثانياً، يتحتم على إصلاح مجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف ومخاوفها، فيما يعطي الأولوية لتعزيز تمثيل البلدان النامية، ولا سيما، البلدان الأفريقية. وأية معادلة إصلاحية تقتصر على معالجة مخاوف بضع دول كبرى، فيما تغض النظر عن رغبات الدول الصغرى والمتوسطة الحجم، من الصعب أن يقبلها أعضاء الأمم المتحدة عموماً، وهي حتماً لن تلقى أي دعم من الصين.

ثالثاً، ينبغي تنفيذ إصلاح مجلس الأمن بالاستناد إلى مشاورات مكثفة، وتلافي مواجهة سياسية متسارعة من شأنها بالتأكيد أن تفرق جميع الدول الأعضاء بدلاً من أن توحدنا. والصين تشجع جميع الجهات على الاستفادة من التجربة الماضية واستكشاف أفكار جديدة في محاولة لتضييق فجوة الخلافات والوصول إلى أوسع توافق ممكن في الآراء. ذلك هو النهج الصحيح الوحيد الذي يمكنه أن يضمن النجاح النهائي لإصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الشأن، تدعم الصين مواصلة العمل مع الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وبمسائل أخرى متصلة بمجلس الأمن.

والمناقشات المكثفة والوجدانية التي جرت في الأمم المتحدة حول إصلاح مجلس الأمن قبل أكثر من سنة لا تزال حية في ذاكرتنا. والخبرة والدروس المستخلصة من تلك المناقشات جديدة بتفكيرنا الشامل. وفيما يصر إلى إحراز

الأعضاء في حركة عدم الانحياز، قد أعربت عن قلقها المتزايد إزاء هذا التجاوز.

ويرد التعبير عن قلقها بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في هافانا، بكوبا، وسمحوا لي باقتباس نص الجزء ذي الصلة من تلك الوثيقة:

”شدد الرؤساء على ضرورة احترام الدول الأعضاء [في الأمم المتحدة] احتراماً تاماً لمهام وسلطات كل جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، وحفاظها على التوازن فيما بين هذه الأجهزة فيما يخص المهام والسلطات المخولة لكل واحدة منها بموجب الميثاق. وأكدوا على أنه ينبغي لمجلس الأمن المراعاة التامة لجميع أحكام الميثاق وكذلك قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقته بالجمعية والأجهزة الرئيسية الأخرى. وفي هذا السياق، أكدوا أن المادة ٢٤ من الميثاق لا تخول لمجلس الأمن بالضرورة صلاحية النظر في قضايا تدرج ضمن مهام وسلطات الجمعية العامة و [المجلس الاقتصادي والاجتماعي]، في مجالات من بينها وضع المعايير والتشريعات والتعاريف، مع مراعاة أن الجمعية العامة مكلفة في المقام الأول بالتنسيق التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وحذروا من خطر تدخل مجلس الأمن في قضايا من الواضح أنها تدرج ضمن مهام وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى [للأمم المتحدة] وهيئاتها الفرعية“.

(A/61/472، المرفق الأول، الفقرة ٤٠)

ويتعلق أحد الأمثلة الحية على تدخل مجلس الأمن ببلدي تحديداً. فبدفع من أقوى الأعضاء الدائمين، وعلى

يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه في الجلسة الثانية والسبعين الممثل الدائم لكوبا بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميروريس (هايتي). في تموز/يوليه من هذا العام، عقدت الجمعية العامة مناقشة استمرت يومين حول موضوع إصلاح مجلس الأمن والمشاركة الحماسية لعدد كبير من الوفود في المناقشة أبرزت درجة الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على هذه المسألة. ومع أن فجوة الاختلاف كانت واسعة بين الوفود حول أنماط إصلاح مجلس الأمن، فقد نشأ توافق عام في الآراء. وجوهر هذا التوافق هو أنه لن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن.

وتؤيد ميانمار توسيع مجلس الأمن بفتيته الدائمة وغير الدائمة. ويجب على مجلس الأمن الموسع أن يعبر بدوره عن الواقع السياسي والاقتصادي الراهن. لكن حقيقة فشلنا في إحراز تقدم ملموس في توسيع مجلس الأمن تبين الطابع الدقيق والمعقد لهذه المسألة. ومن الأهمية القصوى ألا تصيح هذه المسألة عاملاً تقسيمياً بين أعضاء الأمم المتحدة. فمن المحتم مواصلة الحوار والمشاورات للوصول إلى حل مقبول لدى الأكثرية الساحقة من الأعضاء.

والتوسيع وحده غير كاف. فنحن نرى أن مجلس الأمن بحاجة إلى المزيد من تحسين أساليب عمله وعملية اتخاذ القرارات، بحيث يصبح أكثر شفافية وديمقراطية. وبعض المبادرات التي اتخذها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة خطوات مرحب بها. ومن جهة أخرى، إن وفد بلادي شديد القلق إزاء تجاوز مجلس الأمن على مهام وصلحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الـ ١١٨

ووفد بلدي يشاطر تماما حركة عدم الانحياز رأبها بأن الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر رئيسية ينبغي لمجلس الأمن أن يتقيد بها في كل نشاطاته ونهجه وإجراءاته. ويؤيد وفد بلدي أيضا موقف حركة عدم الانحياز إزاء وجوب امتثال مجلس الأمن لأحكام المادة ٣١ من الميثاق، التي تسمح لأي عضو في الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن بالمشاركة في المناقشات حول مسائل تعنيه بشكل مباشر.

في الختام، يود وفد بلدي تأكيد موقفنا أن أي توسيع لعضوية مجلس الأمن أو زيادة أعضائه ينبغي أن يعبر عن واقع الأمور في العالم اليوم. وتتطلع إلى أن تضطلع البلدان النامية بدور أكبر في مجلس أمن موسع. وميانمار ملتزمة بدعم إصلاح الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن.

**السيد تراغو (البرازيل)** (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد البرازيلي، أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة الحسنة التوقيت المكرسة للمسألة الطويلة العهد، مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ويشكل إحراز تقدم في هذه المسألة الرئيسية أمرا حاسما للنجاح في استكمال الإصلاح المؤسسي لهذه المنظمة.

العالم الذي ما زالت الحرب والعنف من سماته يتطلب مجلس أمن قادرا على التصدي بفعالية للتحديات المعاصرة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، والامتثال للقانون الدولي. وبما أن مجلس الأمن مدعو اليوم إلى الاضطلاع بدور في مجموعة أوسع من المسائل، فإن إصلاحه أصبح ملحا أكثر من أي وقت مضى.

والحاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لاستعادة الثقة، وتسوية المنازعات الدولية، تصبح أكثر وضوحا في وقت تتصاعد فيه التوترات الإقليمية، وتتواصل فيه الصراعات حتى صارت واقعا يوميا، ويظل السكان المدنيون يعانون من

الرغم من المعارضة القوية لعدد من الأعضاء في المجلس، أدرج مجلس الأمن بصورة غير عادلة حالة ميانمار في جدول أعماله بذريعة أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فميانمار لم تأت بشيء يمكن أن يقوض السلم والأمن في أي بلد من البلدان، ناهيك عن السلم والأمن الإقليميين أو الدوليين. ولميانمار علاقات وثيقة وأخوية مع جميع جيرانها الخمسة، ودول أخرى في المنطقة ومن خارجها. وقد اتخذ جيران ميانمار، إلى جانب حركة عدم الانحياز، موقفا مفاده أنهم لا يعتبرون الحالة في ميانمار تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويعارضون ما يقوم به عضو دائم في مجلس الأمن من محاولات لتصنيف ميانمار على هذا النحو.

إن مؤسسي الأمم المتحدة لم يكن في نيتهم لهذه الهيئة الدولية أن تصبح محفلا يمكن لبعض الأعضاء ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي أن يتآمروا ضد دولة عضو ونعتها بما ليس فيها. ولذلك فإننا نحث الدول الأعضاء كافة على مقاومة محاولات تلك الدول القوية التي تستهدف التأثير على مجلس الأمن كيما يتخذ إجراء ضد دولة عضو لا تشكل بأي حال من الأحوال أي خطر يتهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أنه، في مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز، دعا رؤساء دول أو حكومات الحركة مجلس الأمن إلى رفع لواء الميثاق، والتقيد به في ما يتعلق بمهام المجلس وسلطاته، وأكدوا، مرة أخرى، أن قرار مجلس الأمن ببدء مناقشات رسمية أو غير رسمية، بشأن الحالة في أي دولة عضو في الأمم المتحدة، أو أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، أمر يتعارض مع المادة ٢٤ من الميثاق.

والإصلاح الفعلي يجب أن يفضي إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلاً، بأعضاء جدد في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. والإصلاح الذي يصحح الخلل التاريخي في تشكيلة المجلس - التي تقصي اليوم مناطق برمتها من العالم النامي من فئة العضوية الدائمة - لا يشكل مجرد مطمح عادل، بل ضرورة سياسية.

ونود أن نواصل العمل مع جميع الذين أعربوا عن اهتمام صادق بإصلاح مجلس الأمن، بغية استكمال العملية وتنفيذ الولاية التي عرضها علينا رؤساء دولنا في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وإن التحرك في الاتجاه الصحيح سينطوي على التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع العضوية بضم بلدان نامية ومتقدمة النمو من مختلف المناطق إلى فئتيها. وقد دأبت البرازيل على العمل على جميع مستويات عملية إصلاح الأمم المتحدة، وتقديم المساعدة المتواصلة للبلدان النامية في صياغة مواقفها وآرائها.

وفي عام ١٩٦٥، وبضغط من العضوية المتزايدة، وافقت الأمم المتحدة على إجراء تعديل على ميثاقها تمت بموجبه زيادة أربعة أعضاء جدد إلى مجلس الأمن. ولم يتسن إحراز ذلك التقدم إلا بفضل جهود حثيثة بذلها العديد من الدول المستقلة حديثاً، التي أصرت على حقها في التعبير عن صوتها وتمسكت به. وبعد مضي أكثر من ٤٠ سنة، وتوسيع كبير لعضوية الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن يحتاج إلى إصلاح شامل للتعبير عن الحقائق الراهنة. وما زالت الفرصة متاحة لنا لتفعيل إصلاح المنظمة بصورة تمكن من إنشاء هيكل أكثر عدلاً وإنصافاً للتعاون والإسهام في التصدي للتوجهات المثيرة للانزعاج نحو إضعاف الأمن الجماعي ونظام تعدد الأطراف برمته.

وفي مؤتمر القمة الأول لأفريقيا - أمريكا الجنوبية، الذي انعقد في أبوجا، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

خسائر متعاطمة. وإن الأحداث الأخيرة في مختلف مناطق العالم تسلط الضوء على القاعدة الضيقة لسلطة المجلس وتمثيله. ويحتمل أن يؤدي هذا الأمر إلى زيادة تقويض سلطة الأمم المتحدة ومشروعيتها وقدرتها على الاستجابة على النحو المناسب لتلك الحالات.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز في ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، الذي أدى إلى إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، ومتابعة نتائج القمة بشأن المسائل الإنمائية، واعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من جملة أمور.

وقد أكدت المناقشة الأخيرة بشأن إصلاح مجلس الأمن، المنعقدة في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، على أن الحاجة الملحة إلى التغيير أصبحت الآن مفهوماً تؤيده الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع تقريباً. وبرزت أغلبية واضحة تتوافق آراؤها حول ما ينبغي أن يكون عليه المجلس بعد إصلاحه. والعديد من الوفود شددت على ضرورة مشاركة البلدان النامية في فئتي عضوية المجلس على حد سواء، وإدخال تغييرات على أساليب عمله. ولم يعرب أي وفد عن دعمه للحفاظ على الوضع القائم. ولهذا، فإن الوقت قد حان للمضي قدماً والشروع في عملية حوار ومشاورات، بغية التوصل إلى قرار مبكر بشأن هذه المسألة.

ولا شك أن العضوية والتمثيل هما أهم مسألتين في ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، وهذا لا يعني نكران أهمية القيام بإصلاح شامل يتضمن تكييف أساليب العمل، ومسألة تجاوز المجلس على سلطات ووظائف هيئات رئيسية أخرى للأمم المتحدة. غير أنه ما لم تعالج مسألة العضوية، فإن أوجه الخلل في التمثيل وأثرها على مسألة المشروعية ستظل تقوض تدريجياً فعالية المجلس ومصادقته.

والهدف الأول لهذه الممارسة برمتها هو زيادة كفاءة مجلس الأمن، بجعله أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية. وفي هذا المسعى، ركزت معظم الدول الأعضاء على مسألتى توسيع عضوية المجلس، وتحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه.

وعلى غرار أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية زيادة عدد الأعضاء من البلدان النامية والمتقدمة النمو، في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، والأهمية النسبية لمختلف البلدان. وعلاوة على ذلك، نود تأكيد أن الإصلاح ينبغي أيضا أن يشمل اتخاذ تدابير تجعل مجلس الأمن أكثر شفافية في أساليب عمله، لا سيما في عمليات صنع القرار فيه. ونؤمن بأن شفافية من هذا القبيل لن تعزز ثقة الدول الأعضاء فحسب، بل ستمكننا جميعا من زيادة فهمنا أيضا لجدوى قرارات المجلس وتقديم كامل دعمنا لها.

وأفريقيا قارة عظيمة تستحق دعمنا جميعا. غير أن أفريقيا لا تتوفر على أي تمثيل في العضوية الدائمة لمجلس الأمن في تشكيلته الحالية. وفي إطار هذه الممارسة، ينبغي لنا بذل كل الجهود لتصحيح ذلك الظلم الواضح وإنهائه. ووفد لاو سيدعم أي مسعى لتحقيق ذلك الهدف.

إن عالم اليوم يشهد تطورات معقدة وسريعة التغير. فمنذ عام ١٩٤٥، حدثت تغيرات هائلة. ولا بد لمجلس الأمن، الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، من التكيف مع تلك التغيرات والحقائق الجديدة. وتؤمن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأنه ينبغي لنا أن نعمل معا، ببذل جهود حثيثة وبروح توفيقية، لإصلاح مجلس الأمن بغية زيادة كفاءة تلك الهيئة وتعزيز مصداقيتها.

**السيد والاس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): الولايات المتحدة ملتزمة بأمام متحدة قوية

بعث رؤساء دول أو حكومات أفريقيا وأمريكا الجنوبية رسالة واضحة. ففي إعلان أبوجا، أكدوا على أهمية تعزيز إرساء الديمقراطية في الهيئات الدولية لصنع القرار، بغية تحسين مشاركة البلدان النامية في النظام المتعدد الأطراف. كما دعا قادة هاتين المنطقتين من العالم النامي إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن - مما يشكل عنصرا أساسيا في الجهد العام لإصلاح الأمم المتحدة - وأعربوا عن دعمهم لتوسيع عضويته لجعله أكثر تمثيلا للبلدان النامية، وأحسن كفاءة، وأكثر شفافية، وبالتالي، زيادة فعاليته وشرعيته، وتعزيز تنفيذ قراراته.

والبرازيل يشجعها أن اقترح مجموعة الأربعة ما زال يشكل الاقتراح الذي حظي بأوسع قاعدة من الدعم. وسواصل العمل مع شركائنا، ومن شاركنا في تقديمه، والوفود الأخرى التي تشاطرنا التفكير، للاستفادة من العناصر الجوهرية لتلك الأراضية، مع اتخاذ موقف منفتح إزاء ما أعرب عنه من آراء مؤخرا، بما في ذلك خلال هذه المناقشة. وهدفنا هو المزج بين الأفكار البناءة والمبتكرة في صياغة نص يحتمل أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية.

وعلى الأعضاء في المنظمة مواجهة التحدي المتمثل في إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، وعيا منهم أن أي إصلاح لن يكتمل من دون توسيع عضوية مجلس الأمن.

**السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): لن يتحقق إصلاح كامل للأمم المتحدة دون إصلاح مجلس الأمن. غير أن إحراز التقدم كان بطيء الوتيرة منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. والكثير منا أصبح ينتابه بعض الإحباط ونفاد الصبر والوهن. وبالتالي، ينبغي لنا بذل قصارى جهدنا للتوصل إلى حل مقبول لمسألة الإصلاح الحاسمة هذه.

لقد توخّحت اقتراحات توسيع عضوية المجلس التي عُرضت في الدورتين السابقتين للجمعية العامة إجراء توسيع كبير قد يضر بفعالية المجلس. ولم تحظ تلك الاقتراحات بالتوافق الواسع النطاق في الآراء اللازم لاعتمادها باعتبارها تعديلاً للميثاق. وعلينا البحث عن سبل جديدة ومعتدلة للنظر في المسائل الكفيلة بمحشد دعم واسع. ولهذا السبب نؤيد إجراء توسيع طفيف لعضوية المجلس.

أما في ما يتعلق بالعضوية الدائمة في المجلس، فإننا نؤمن بأنه يجب أن يكون الأعضاء الدائمون الجدد على أعلى درجة من التأهيل للاضطلاع بالواجبات والمسؤوليات الهائلة التي ستلقى على عاتقهم. وفي رأينا أن الأمم المؤهلة ينبغي أن تفي ببعض المعايير في المجالات التالية: حجم الاقتصاد والسكان، والقدرة العسكرية، والإسهام في عمليات حفظ السلام و/أو مساهمتها المالية في الأمم المتحدة، والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وسجلاتها في منع الانتشار، ومراعاة التوازن الجغرافي العادل. وما زلنا نؤيد تخصيص مقعد دائم في المجلس لليابان - التي برهنت من كل النواحي على أهليتها.

وإذ نواصل هذه المناقشة بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، فلنتذكر الرؤية الجريئة للموقعين على الميثاق، كي نحقق توسيعاً يساعد المجلس فعلاً على كفالة قيام الأمم المتحدة بعمل سريع وفعال في اضطلاعها بمسؤوليتها الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

في الختام، اسمحوا لي بالإعراب عن شكري لرئيس مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، السفير النصر، ممثل قطر، على ملاحظاته عند تقديمه للتقرير السنوي للمجلس إلى هذه الهيئة (A/61/2). ويشكل التقرير استعراضاً شاملاً للعمل المكثف جدا الذي أنجزه المجلس في السنة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه.

ونشطة. وقد دأبنا على الدعوة بصورة متسقة إلى إصلاح الأمم المتحدة باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تمكين المنظمة من النجاح في مواجهة التحديات العديدة للقرن الحادي والعشرين.

وفي بداية الدورة الستين للجمعية العامة، دعا رؤساء دولنا إلى بذل جهد طموح لتحديث الأمم المتحدة من خلال إصلاحات إدارية كبيرة، وتوسيع عضوية مجلس الأمن، وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام. ونجاحنا المحدود حتى الآن ينبغي أن يذكّرنا بأن الإصلاح في حد ذاته لا يؤدي إلى التحسن ما لم يجر على النحو الصحيح ويتم بشكل كامل.

وينطبق ذلك الشعار على توسيع عضوية مجلس الأمن.

ونؤمن بضرورة إضفاء الطابع العصري على مجلس الأمن، وندعم توسيعاً طفيفاً لعضويته. فالعضوية في الأمم المتحدة زادت من ٥١ عام ١٩٤٥ إلى ١٩٢ اليوم. وطراً تحول على ميزان القوى منذ عام ١٩٤٥. والأطراف الفاعلة من غير الدول، والتهديدات عبر الوطنية، من قبيل الإرهاب والدول الفاشلة، تشكل تهديداً متعاضداً للسلم والأمن الدوليين. ونؤمن بأن من المناسب أن يتغير المجلس حتى يتمكن من مواجهة الواقع الجديد هذا.

توسيع عضوية المجلس ينبغي أن يتوخى زيادة كفاءته للتصدي لتلك التحديات. وعلى أي عملية توسيع للعضوية أن تكفل احتفاظ المجلس بالقدرة على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسرعة ومصداقية وفعالية. ومن بين الأسباب التي تجعل المجلس قادراً على العمل بفعالية هو أن يساعد حجمه على إجراء مباحثات ومناقشات مجدية سهلة التوجيه والتوسيع يجعل عضويته أكبر يجب ألا يقوض فعاليته في التوصل إلى توافق في الآراء.

ذلك، من المححف أن تنتهم المجلس بعدم الاستجابة. وعلى سبيل المثال، استجاب الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى للمناشدات بشأن زيادة الاشتمالية والخضوع للمساءلة والشفافية بوضع قائمة بالتوصيات. وبعض تلك التوصيات يشبه اقتراحات مجموعة الخمس الصغار. ونحن ممتنون للمجلس، وخاصة، اليابان، على اتخاذ زمام هذه المبادرة. كما نشكر اليابان على ترؤس الفريق العامل. ونأمل أن يواصل الفريق العامل عمله، ويستفيد من مزايا تمتعه بخدمات رئيس ملتزم على الأمد الطويل مثل السفير كتزو أوشيما، ممثل اليابان.

وقد قدمت توصيات الفريق العامل في تموز/يوليه. ونأمل أن تكون فترة الأشهر الستة التي انقضت منذئذ قد مكنت المجلس من تكريس ما يكفي من الوقت لاستيعاب اقتراحاته وتنفيذها. وكما يقول المثل، "العبرة في الأفعال لا في الأقوال". فالتنفيذ حاسم.

وعلاوة على ذلك، هناك العديد من أفكار مجموعة الخمس الصغار التي لم نعالجها بعد. وعلى سبيل المثال، مازلنا نرغب في أن تقدم إلى الجمعية تقارير تحليلية بقدر أكبر. ويؤسفني القول إن آخر تقرير لمجلس الأمن يكاد لا يفي بذلك التعريف. ونلاحظ أن الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي تقدمها رئاسة مجلس الأمن قد استؤنفت في الأسبوع الماضي. ويرجع الفضل إلى قطر في تفعيل تلك الممارسة. غير أن تنفيذها كان دائما يتم بصورة متقلبة إلى حد ما. وربما يكون ذلك بسبب أننا لدينا نفس النظام الداخلي المؤقت للمجلس منذ ستين سنة. ويتعلق كل هذا بمسألتي الخضوع للمساءلة والشفافية الأوسع نطاقا. ومازلنا نشعر بالقلق إزاء الإجراءات المتعلقة بوضع قوائم الجزاءات. ونحن لا نعارض مفهوم وضع القوائم. غير أن الإجراءات القانونية الأصولية وإجراءات الاستعراض ينبغي أن تراعى أيضا.

**السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية):** إن مناقشاتنا بشأن مجلس الأمن تتسم في أحيان كثيرة بالحدة والإحباط. فغير أعضاء المجلس يشكون من إقصائهم من عملية صنع القرار، ومن غموض المجلس. أما أعضاء المجلس فينتابهم شعور بالإرهاق من كثرة المطالب عليهم وبعدم التقدير المناسب لما يضطلعون به من مسؤوليات حسام. ويبدو أن قنوات الاتصال بيننا لا تستخدم كما يجب. وينبغي لنا أن نكسر هذه الحلقة، وأن نحاول فهم ومعالجة شواغل بعضنا البعض بشكل واقعي.

وأود أن يُنظر من هذا المنطلق في اقتراحات مجموعة الأمم الخمس الصغيرة - "الخمس الصغار" - بشأن أساليب العمل. ولم يكن المقصود من اقتراحات الخمس الصغار الفضح وجلب العار. فهي تستند إلى رغبة حقيقية في تحسين أساليب عمل المجلس. ونعتقد أن اقتراحاتنا ستساعد الدول الأعضاء على التفاعل مع المجلس وتنفيذ قراراته بشكل مناسب. وهذا لن يؤدي إلا إلى تعزيز مصداقية المجلس وفعاليته.

وكان وزير بحرية أسترالي، إن جي أو ماكين، رئيسا للمجلس في أول جلسة له، عقدت في "مبنى شيرش" في لندن، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. وقد قال،

"أود أن أؤكد على أن اجتماع المجلس في حد ذاته لن يجعل السلام يعم. فضون السلام يتطلب تعاون جميع أعضاء الأمم المتحدة".

والكلمات الرئيسية هي "تعاون جميع أعضاء الأمم المتحدة". وبإمكان المجلس والجمعية العمل معا، ويجب عليهما القيام بذلك إذا أريد لنا أن نحقق أهدافنا.

وعلى الرغم من أن مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الخمس الصغار مطروح منذ تسعة أشهر الآن، فإن الفرصة لم تتح لنا لمناقشة المسائل مع المجلس برمته. ومع

**السيدة لتونن (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية): أود في المستهل أن أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، السفير النصر، سفير دولة قطر، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/61/2). وأود أيضا أن أشيد بجهود الأمانة العامة في إصدار التقرير.

أود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن". وتدعم فنلندا بشدة إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. وعلينا اغتنام أي فرصة لزيادة كفاءة الأمم المتحدة وتعزيز مصداقيتها. وينبغي لمجلس الأمن أن يعبر عن تطلعات جميع الأعضاء. وإصلاح مجلس الأمن جزء مهم من تلك العملية. وعلينا أن نكفل أن يضطلع مجلس الأمن بكفاءة حقيقية. بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

العضوية في مجلس الأمن تشكل لأغلب البلدان فرصة نادرة ومحدودة. بيد أن الدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة يتعين عليها أن تنفذ قرارات مجلس الأمن، وهي تتأثر مباشرة بالإجراءات التي يتخذها المجلس. وبالتالي، تكتسي إقامة تعاون أوثق بين مجلس الأمن وعموم العضوية أهمية أساسية.

وتؤيد فنلندا توسيع المجلس من حيث عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء. ولكن حتى يصبح مجلس الأمن فعالا، ينبغي ألا يُمنح الأعضاء الدائمون الجدد حق النقض تحت أي ظرف. وتساند فنلندا بقوة أيضا إصلاح أساليب عمل المجلس وإجراءاته لجعله أكثر شفافية وشمولية وشرعية.

ختاما، أود أن أعرب عن مساندتنا لتطلعات بلدان مثل اليابان وألمانيا والهند والبرازيل لانتخابها أعضاء دائمين في مجلس أمن موسع. وندعم كذلك جعل المجلس أكثر تمثيلا

ولن أخوض في التفاصيل بشأن مسألة توسيع العضوية. فأراء سنغافورة معروفة جيدا. إننا نؤيد توسيع العضوية بفتيتها الدائمة وغير الدائمة، حتى نعبر بشكل أفضل عن الواقع الجغرافي السياسي. وفي هذا الصدد، أعربنا عن الدعم في مناسبات سابقة لاقتراح مجموعة الأربعة، الذي يشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا ندعم منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد. فزيادة عدد أصوات النقض في مجلس الأمن ستعقد من عملية صنع القرار، وتقوض مصداقية المجلس وفعاليته. ومازلنا نتخوف من الخطوات الوسيطة التي قد ترسخ مكانة قلة قليلة من البلدان بشكل شبه دائم في المجلس، ويمكن أن تفضي إلى إقصاء الدول الصغيرة.

وأنا على وعي بأن البعض يفضل إدماج مسألتي أساليب العمل وتوسيع العضوية. وهذا في عالم مثالي، قد يكون وجيها. غير أن واقع الأمر هو أن توسيع العضوية يظل مسألة خلافية. فلم تقترب أي فكرة من الأفكار الحالية من حشد الدعم المطلوب لإجراء تعديل على الميثاق. وبالمقابل، يمكن تفعيل إصلاح أساليب العمل بصورة أسرع. وقد يكون من المجدي بشكل أكبر الأخذ نهج المسارين المتوازيين.

وقد قال ألبرت أينشتاين ذات مرة أن الحس السليم هو مجموع أوجه التحيز التي يكتسبها المرء حتى بلوغه ١٨ سنة. هل سأعترض على أينشتاين؟ غير أنني أأمل أن الحس السليم، خلافا لمجموع أوجه التحيز، هو بكل بساطة الاعتراف بما هو واقعي ومناسب كي نقوم به. وفي رأي مجموعة الخمس الصغار، فإن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن يشكل مسعى مجديا لن يؤدي إلا إلى مساعدة جميع الأطراف، بما فيها الجمعية والمجلس، على الأمد الطويل. وتتطلع مجموعة الخمس الصغار إلى مواصلة العمل مع مجلس الأمن والدول الأعضاء بشأن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن.

أما بعد، فإن وفدي يؤمن بأنه، وفقا لأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يخضع مجلس الأمن للمساءلة عن أعماله أمام الجمعية العامة، وهي جهاز الأمم المتحدة الذي يبين على أحسن وجه الطابع العالمي والديمقراطي للمنظمة. وللجمعية العامة دور هام جدا في قيادة دفة الأمم المتحدة ورسم مسارها العام. ووفقا للمادة العاشرة، فإن الجمعية مناطة بولاية مناقشة كل المسائل والشؤون التي تندرج ضمن نطاق الميثاق. وعليه، نرى أن تقرير مجلس الأمن المرفوع إلى الجمعية العامة يجب أن يكون وقائعا وشاملا وتحليليا. وينبغي خصوصا، أن يحتوي على تقييم لجهود المجلس ولفعاليتيه.

ويود وفدي أن يحث مجلس الأمن بقوة على اعتماد تدابير جديدة. ويمكن أن تشمل، على سبيل المثال، إعداد تقارير تتضمن تقييمات حاسمة لعمله وأدائه وإصدار خلاصة وافية تبين أهم التحسينات المنفذة أو قيد التنفيذ.

ونحث الأعضاء الدائمين وغير الدائمين أن يغتتموا فرصة هذا المنتدى لتقديم أفكار بناءة تتعلق بالخلل الداخلي الذي يعاني منه المجلس وأفضل السبل للاضطلاع بالولاية التي أناطها الميثاق بالمجلس. ولئن كان صحيحا أنه تم إحراز تقدم كبير في مجلس الأمن، خاصة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، يجب علينا الآن أن نبني على تلك الإنجازات ونوسع في الوقت ذاته المشاورات مع الدول الأعضاء كافة.

وكما يتضح من توافق آراء إزولويني، الذي أقرت بمحمل محتوياته في إعلان سرت للاتحاد الأفريقي، ومؤخرا، خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في تموز/يوليه بيانجول، غامبيا، ستواصل السنغال التأكيد بحزم، في سياق توسيع المجلس، على ضرورة النظر في انتخابات الأعضاء الجدد من المنظور التالي.

يادخال ممثلي البلدان النامية من نصف الكرة الجنوبي وأفريقيا.

**السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية):** أود، أسوة بالمثلين الذين تكلموا قبلي، أن أستهل بياني بالإعراب عن عميق امتناننا لما أبدته الرئيسة من اهتمام والتزام على الصعيد الشخصي منذ توليها منصبها لكفالة أن تحرز عملية إصلاح مجلس الأمن تقدما كبيرا أثناء ولايتها. وأود أيضا أن أكرر امتناني للسفير ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر، على ما أظهره من جدية ومهارة وبراعة في قيادة عمل مجلس الأمن هذا الشهر، وخاصة على بيانه الاستهلاي أمام الجمعية الذي اتسم بطابع مفصل جدا ومبتكر ووثيق الصلة بالواقع. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهئة والتشجيع إلى جميع الأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن، الذين سيواصلون بلا شك، أسوة بمن سبقهم، بذل جهود مستدامة بغية تحسين الشفافية في المجلس، والحصول بالتالي على دعم متزايد لقراراته.

وكما دأبنا في السنوات السابقة، تلتئم الجمعية العامة لتناول تقرير مجلس الأمن المرفوع إلى الجمعية العامة (A/61/2) إلى جانب بند جدول الأعمال المتعلق بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ويود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به صباح اليوم الممثل الدائم لكوبا بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز.

بعد قراءة تقرير مجلس الأمن المرفوع إلى الجمعية العامة، فإن وفدي على اقتناع تام بأن المشاكل التي أثّرت في السنوات السابقة تظل بلا ريب قائمة. وللأسف الشديد أن التقرير قد صدر في وقت متأخر جدا، مما يجعل من المستحيل علينا دراسته كما كنا نرغب.

إن إصلاح مجلس الأمن في متناولنا، على الرغم من الفوارق الراسخة الراهنة. وكما قال الأمين العام كوفي عنان مرارا، إن إصلاح مجلس الأمن لا يزال ممكنا ما دامت الدول الأعضاء تتوفر لديها الإرادة السياسية لتحقيقه.

ويعتقد وفدي أن تقديم نواب رئيس الفريق العامل لملاحظاتهم الأخيرة في شهر نيسان/أبريل الماضي فيما يتعلق بالنقاط الرئيسية للمناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن عموما، (انظر A/61/47، المرفق الثاني)، التي أوضحت تعليقات وآراء طائفة عريضة من الأفرقة الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المجموعات صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة، كان خطوة هامة أوضحت بجلاء الالتزام المشترك لمعظم الدول الأعضاء بتهيئة الظروف اللازمة لمواصلة النظر والتوسع في القضايا المطروحة على بساط البحث والتوصل إلى نتائج مقبولة لدى الجميع.

ولكننا، يجب أن نعترف بأنه على الرغم من تلك المبادرات المحددة الشجاعة الجديرة بالثناء، فإن آفاق تحقيق إصلاح شامل ومتعمق لمجلس الأمن كيميما يصبح هيئة حديثة وديمقراطية وشفافة وفعالة لم تتحقق بعد.

وبالتالي، فإن عددا كبيرا من الأسئلة يظل بدون إجابة، لا سيما تلك التي تتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن بفتيتها، وتكوين المجلس، واستخدام حق النقض، والشروط التي يجب أن يستوفيها المرشحون للعضوية الدائمة، والعلاقات بين كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وتحسين أساليب عمل المجلس، على النحو الذي تدعو إليه مجموعة الدول الخمس الصغيرة - "الخمس الصغار" - والأغلبية الساحقة من الأعضاء الآخرين، فضلا عن مسألة الاستعراض الدوري.

وخلال مناقشاتنا قدمت بعض الوفود والجماعات الإقليمية أو الجماعات ذات المصلحة اقتراحات وجهية

أولا، يجب أن نصحح فورا الظلم الذي لحق بأفريقيا بمنحها مقعدا دائما في المجلس، قبل إجراء أي دراسة أخرى بشأن إصلاح المجلس. فأفريقيا، القارة التي تضم ٥٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، محرومة حاليا من التمثيل الدائم في المجلس. وتشكل تلك الحالة مفارقة، بالنظر إلى أن قرابة ٧٠ في المائة من القضايا التي تناولها المجلس تتعلق بوضوح بمشاكل أفريقية.

ولا يمكن اليوم التصور مناقشة المشاكل الأفريقية في المجلس واعتماد وتنفيذ تدابير وقرارات بشأنها بدون تمثيل أفريقيا بمقعد دائم واحد على الأقل. والحقيقة، يمكن القول إن هذه الحالة تشكل خطأ تاريخيا ويجب تصحيحها بأسرع وقت ممكن كجزء من توسيع نزيه وعادل للمجلس يسفر عن منح أفريقيا مقعدين دائمين، مع نفس الامتيازات والصلاحيات التي يحظى بها الأعضاء الدائمون الحاليون، علاوة على خمسة مقاعد غير دائمة.

وهذا هو النهج الوحيد العادل والواقعي، لأنه يسلم بعدم جواز حرمان الدول الأفريقية من مركز العضوية الدائمة. ولا تطلب البلدان الأفريقية سوى السماح لها بالمشاركة في توطيد أسس الأمم المتحدة وتعزيز المثل العليا للمنظمة المتمثلة في السلام والعدالة والتقدم لجميع الشعوب.

وعلى الرغم من احترامنا للمواقف المشروعة للأعضاء الآخرين والمجموعات صاحبة المصلحة، واستنادا إلى المبدأ الذي أشرت إليه، لا يمكننا إطلاقا قبول الاقتراح الرامي إلى توسيع عضوية المجلس في الفئة غير الدائمة وحدها. ونحن على استعداد للنظر بطريقة موضوعية في أفكار واقتراحات أخرى، فضلا عن إبداء الواقعية والمرونة، ولكن بدون أن نفرط في واجبنا إزاء مبدأ التضامن الأفريقي وضرورة إقامة العدالة للجميع.

**السيد بيروغا (المكسيك)** (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه لعقد هذه الجلسة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وعلى نحو خاص، نرحب بدعوة رئيسة الجمعية العامة إلى إلقاء نظرة جديدة على الموضوع والاشتراك بحماس في مناقشة ظلت دائرة منذ أكثر من عشر سنوات.

ومن بين أسباب فشلنا في إحراز التقدم خلال تلك السنوات العشر أننا ظللنا نناقش سياسة الإصلاح وليس الإصلاح في حد ذاته. وأؤمن بأن ذلك يمثل تمييزاً مهماً يجب أن نسلّم به. وما برحنا نناقش أوجه الخلل على الصعيد الإقليمي، ومطامح قلة قليلة من الدول، ومعاودة النظر في ميزان القوة، والإنصاف، والخضوع للمساءلة - وهي عبارات جرى تناولها بالتفصيل، صباح وبعد ظهر هذا اليوم. لقد ناقشنا، إذن، سياسة الإصلاح وليس الإصلاح في حد ذاته.

ومن ذلك المنطلق، فإننا لم نجر حواراً حقيقياً. وبدلاً من ذلك، أجرينا حوارات أحادية، وألقينا خطباً - وسيكون خطابي، حسب تقدير متواضع، الخطاب الثمانمائة تقريباً عن هذا الموضوع. وقد أثبتت هذه الحوارات الأحادية أمراً مهماً للغاية: إننا عاجزون عن إحراز تقدم بشأن مسألة الإصلاح. فلا نجري تبادلًا مخلصاً للآراء. وأؤمن بأن الوقت قد حان للشروع في مفاوضات مباشرة بين جميع الأطراف المهتمة بشأن مختلف أوجه الإصلاح، لننظر في ماهية مشاكل مجلس الأمن، ومن ثم، نسعى إلى إجراء إصلاح لمعالجتها.

ويتحتم علينا أن نسترشد في ذلك المسعى بكنه النظام المثالي، أفضل نظام ممكن لكفالة الأمن الجماعي، الذي ينبغي لنا أن نعمل على إنشائه. وهنا، ليس لدينا أي هامش للخطأ. ويتمثل الجوهر الأساسي للأمم المتحدة في قيامنا بعمل جيد في مجال السلم والأمن. وإذا فشلنا في هذه المهمة،

لتحسين أساليب عمل المجلس، تتوخى أن تكفل، إذا اعتُمدت، زيادة شفافية هذه الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها ومصداقيتها.

وكما شددتُ على ذلك سابقاً، فقد بُذلت جهود في هذا الاتجاه وينبغي مواصلة ذلك. غير أن وفد بلادي يرى أنه لا يمكن للمسألة الأساسية المتمثلة في توسيع العضوية أن تحجب مسألة تحسين أساليب عمل المجلس، التي لها نفس القدر من الأهمية. وفي ما يتعلق بهذه المسألة المتصلة بالعلاقة بين توسيع عضوية المجلس وتحسين أساليب عمله، فإننا نرغب في رؤية منهج متكامل شامل.

ونرحب بالجهود التي بذلتها المجموعة الأفريقية، بعلاقة مع غيرها من الجماعات الإقليمية أو ذات المصالح، بما فيها مجموعة الأربعة، بغية إيجاد الانسجام في إطار المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على المضي قدماً في هذا الاتجاه.

ويمثل إصلاح مجلس الأمن عملية دقيقة تتطلب من الدول الأعضاء بذل جهود كبيرة، والتحلي بروح الابتكار، واتخاذ مبادرات جريئة وخالقة. وعلى هذا المنوال، أود أن أناشد الدول الأعضاء أن تخرج دون تأخير من المأزق الذي وقعت فيه بفعل هذه الممارسة الصعبة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. وبروح من الانفتاح والمرونة، التي يجب علينا جميعاً أن نتحلى بها، نضع تحت تصرف رئيسة الجمعية العامة الوسائل اللازمة لاستكمال عمل الإصلاح الذي اشتركنا في الاضطلاع به طيلة السنتين الماضيتين.

وأؤكد لها الآن استعداد وفد بلادي الكامل لتقديم كل الدعم لها لتحقيق هذا الهدف، حتى نتمكن من تجديد مجلس الأمن، وجعله أكثر ديمقراطية وشفافية واقتداراً على التصدي للتحديات المتعددة لعصرنا.

سنة تحديات للمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن. ويتعلق التحدي الأول بكيفية تحسين التمثيل في المجلس، بصورة متوازنة، دون التضحية بكفاءته. وأعتقد أن تلك المسألة كانت موضوع العديد من البيانات صباح وبعد ظهر هذا اليوم. ومن الصعب التوصل إلى زيادة التمثيل وتعزيز الشرعية في القرارات التي يتخذها المجلس من دون التقليل من الفعالية. وأؤمن بأن هذا هو أول تحد، وربما التحدي الأكثر أهمية، الذي تعين علينا التصدي له. وتاريخيا، مثلما شهدنا في إصلاح عام ١٩٦٣، كانت هناك نسبة أربع دول أعضاء في الأمم المتحدة مقابل عضو في مجلس الأمن. وأود ببساطة ذكر ذلك كنقطة مرجعية.

ويتمثل التحدي الثاني الذي نواجهه لتعزيز الإصلاح في كفالة أن وظيفة المجلس ستكون العنصر المحدد لحجمه وأساليب عمله.

والتحدي الثالث لدينا هو التأكد من أن هيكل مجلس الأمن يتسم بالقدر الكافي من المرونة والقدرة على التطور بمرور الوقت. ومن غير المستحيل أنه إذا لم نفلح في إجراء إصلاح وفقا لأي نموذج من النماذج اليوم، فإننا، بعد ٢٠ سنة، سنواجه مرة أخرى نفس النوع من المشاكل. وعلينا أن نعزز نظام الأمن الجماعي ببعض من أدوات التطور، حتى تتمكن هذه الهيئة الهامة بالذات من التكيف مع تحديات واحتياجات العالم المتغيرة.

ويتعلق التحدي الرابع الهام، الذي يبدو أنه موضع توافق متزايد في الآراء، بحاجة مجلس الأمن إلى تعزيز نظامه الخاص بالخضوع للمساءلة. ويشكل ذلك مسألة أساسية، وأؤمن، خاصة في ما يتعلق بالعضوية في المجلس، بوجود افتقار خطير للمساءلة. غير أن الانتخاب، من خلال عملية ديمقراطية دورية، يشكل حافزا آخر للدول، سواء كانت تتبع نظاما برلمانيا أو غيره من أشكال الديمقراطية، لتجديد ولاياتها من خلال صندوق الاقتراع. ولا بد أن يكون هناك

فلا شك أننا سنضع منظمتنا في معضلة خطيرة. وذلك أمر لا يجوز أن نقبله. ولا أعتقد أن أي من الدول الأعضاء الـ ١٩٢ في الأمم المتحدة يمكن أن يقبله.

وبالتالي، فإن المسألة ستتعلق بكيفية المضي قدما في عملية الإصلاح هذه. وأؤمن بأنه ينبغي لنا طرح سؤالين أساسيين. بادئ ذي بدء، إذا لم تُحرز النماذج التي عرضت علينا - ألف أو باء، أو أي نموذج آخر مما رأيناه من نماذج حتى الآن، خلال السنوات الـ ١٢ الماضية - أي تقدم أو لم تؤد إلى توافق واسع في الآراء بين الأعضاء، فمن أي منظور إذن ينبغي لنا توجيه عملية الإصلاح هذه؟

ويبدو لنا أن الأسئلة الأساسية التي ينبغي أن نجيب عليها لإحراز تقدم هي، بادئ ذي بدء، ما هي مكانم ضعف مجلس الأمن التي نلاحظها والتي علينا معالجتها؟ ويشكل ذلك مسألة ينبغي تناولها على وجه الاستعجال.

ويتعلق السؤال الثاني، بطبيعة الحال، بكيفية إنشاء نظام الأمن الجماعي الذي نحصل فيه، على النحو الوارد في المادة ٢٤ من الميثاق، على هيئة أكثر مرونة وكفاءة، هيئة تنصدي بفعالية للتحديات والتهديدات القديمة والجديدة. وكما قلنا مرارا في هذه القاعة، بعد مضي ٦١ عاما، لا بد لنا من تحديث مجلس الأمن. فالتحديات تغيرت؛ والأمر الذي لم يتغير هو طريقة مواجهتنا تلك التحديات بالنيابة عن جميع الأعضاء.

ولتغيير بنين مجلس الأمن، علينا أولا القيام بتشخيص لنوعية التهديدات التي تواجهنا، والمفاهيم التي سنستخدم للتصدي لتلك التهديدات. وسيكون من المحزن لو أقمنا مبنى جديدا لمجلس الأمن، ثم أدر كنا، بعد انتهائنا من ذلك، أنه ليس مناسبا لما نواجهه اليوم من تهديدات وتحديات.

ومن الضروري البدء بوضع المفهوم قبل الانتقال إلى البنين الذي نرغب في بنائه. ويؤمن وفد بلدي بأننا نواجه

بين الوسائل المتاحة لنا وما نتوخى تحقيقه من أهداف. فالحالة حرجة للغاية، بما أننا لا نتوفر على الوسائل اللازمة لتمكيننا من التعامل مع مختلف الأزمات التي يتولى المجلس مسؤولية معالجتها.

في الختام، تود المكسيك تأكيد التزامها بالعمل في هذا المجال. ولا يمكننا إرجاء هذا الأمر مدة أطول. فمدة اثنتي عشرة سنة أكثر من كافية للتعرف على موقف كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد حان وقت الشروع في مفاوضات من شأنها تمكيننا من إحراز تقدم فعلي - ويجب أن يكون كذلك - في إصلاح مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

اتصال من هذا القبيل، من خلال الخضوع للمساءلة، بين الناخبين والقابضين على مقاليد السلطة.

ويتعلق التحدي الخامس الذي يود وفد بلادي الإشارة إليه بمسألة ذكرت فعلا باقتضاب هذا الصباح، وهي مدى أهمية ألا يرفض المجلس على الفور العمل الذي يجب القيام به بموجب الفصل السادس. وبعبارة أخرى، لا أعتقد أن طريقة "رد الفعل"، التي زاد لجوء مجلس الأمن بموجبها إلى الفصل السابع، تخدمه جيدا في عمله. لا بد لنا من مواصلة استكشاف مسألة التسوية السلمية للنزاعات.

أخيرا، يجب على مجلس الأمن، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد بعثات حفظ السلام، أن يقيم صلة واضحة